والسياسي، وهي "أنشطة وإن كانت تدخل في صميم مهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإنها في جوهرها أنشطة تنموية أو على الأقل لها علاقة وثيقة بقضايا التنمية"[1]، كما ترتبط بالتبعية بسؤال نزع التسلح أو الحد منه.

وبذلك تحتفظ الأمم المتحدة بوظيفتها الأصلية كإطار بين-دولتي إرادي يهدف الوصول إلى غايات حددتها الأطراف المنشئة له، لكن مع تبدل في طبيعة التعاطي مع المشاكل التي تعترض الوصول إلى هذه الغايات لأن هذه المشاكل ذاتها قد عرفت تحولات كبرى. وهو ما يستدعي التعامل معها بسرعة وفعالية وبانخراط جماعي لكافة الأطراف نظرا لحجم تداعياتها ومداها؛ فمشاكل البيئة والهجرات والنزوح والجريمة المنظمة والإرهاب، والتطهير العرقي والتهجير القسري، والتهديد النووي، هي مشاكل تهدد أمن الإنسان وبقاءه. لكن عمل المنظمات الدولية لا يسلم من سهام الانتقاد الذي عادة ما تثير سؤال المشروعية، والديمقراطية في المنظمات الدولية، خاصة في ظل التباينات الحادة على مستوى توزيع القوة بين الدول المختلفة، لذلك ستبحث هذه الدول لنفسها عن أطر أكثر انسجاما تمكنها من بلوغ غاياتها بشروط أفضل، وهي الوظيفة التي ستحاول التكتلات الاقتصادية الإجابة عنها، فهل ستتوفق؟

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية وإعادة رسم الخريطة السياسية العالمية

عاش العالم في ظل نظام توازن القوى انتعاشا كبيرا لمفهوم الحدود ومناطق النفوذ، وسادت المقاربة الواقعية بقوة الواقع، إلا أن ثلاثة وقائع هامة خلال هذه الفترة ستقلب

- الدعوة لعقد مؤتمرات للمانحين،
- المشاركة في عملية إعادة البناء
- العدالة الانتقالية
- نزع الألغام
- إعداد برامج لمعالجة الآثار النفسية للحرب على الوحدات الاجتماعية (أطفال، نساء، مسنين..)
- إرجاع النازحين واللاجئين الراغبين في ذلك
- المساهمة في إعداد برامج التنمية المستدامة

ويمكن لخطة بناء السلام أن تشمل هذه العمليات جميعها، ويمكن أن تقتصر على بعضها فقط وذلك تبعا لمدى وجود الدولة من عدمه.

[1] - نافعة حسن، المرجع السابق، ص: 392.

هذا الواقع رأسا على عقب: أولها الثورة الكبيرة في عالم الاتصالات التي أفضت إلى تدفق المعلومات بشكل غير مسبوق بما جعل من "القضايا التقليدية للسياسة - من يحكم ووفق أية شروط – متعلقة بالفضاء السبرينيcyberspace أكثر منها بالعالم الواقعي"[1]، وثانيها، حالة الاعتماد المتبادل الكبير التي أصبحت تطبع العلاقات ليس فقط بين الدول بل بين كيانات دون- وطنية، وبين كيانات فوق-وطنية، وأخيرا ظهور جيل من المشاكل التي تعجز المقاربة المنفردة للدولة على إيجاد حل لها، كما أن تأثيرها يمس بالعالم بأكمله. وتحيل هذه المتغيرات الثلاث على الخلاصة التي أعطاها روبرت كوبر في وصفه لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث يقول: "لم تتمخض نهاية الحرب الباردة عن إعادة ترتيب المسرح الدولي الذي يلي عادة حروب السيطرة فحسب، وإنما تمخضت أيضا عن تغيير داخلي. وحيث أن الحرب الباردة كانت معركة أفكار بقدر ما كانت معركة حرب بين جيوش، فإن تلك التغييرات لم تفرضها قوات احتلال وإنما تم إدخالها إلى حكومات راغبة، وإن كانت مشدوهة، من قبل جماعات من علماء الاقتصاد المدربين في مجال تكنولوجيا إدارة المعلومات، ومستشارين في مجال الإدارة وحلقات دراسية وبرامج مساعدة فنية"[2].

بناء عليه، فقد أدى تعقد التفاعلات على المستوى العالمي بفعل انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى جعل العديد من المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية تكون موضوع مراجعة، مفسحة المجال لظهور أولويات جديدة حيث حل البحث عن الرخاء الاقتصادي والتوجه إلى إقامة تكتلات اقتصادية محل الجري وراء الهاجس الأمني والبحث عن تحالفات عسكرية (المطلب الأول)، اختلفت أشكالها وأهدافها وآليات عملها بحسب خصوصيات كل تكتل (المطلب الثاني).

المطلب الأول: في ترتيب الأولويات: الرفاه قبل الأمن

شكل التعاون أحد المفاهيم المؤسسة للنظام الدولي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما شكلت الشركات المتعددة الجنسية الظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي منذ منتصف

---

[1]- KEOHANE Robert & NYE Joseph. S. Jr," Power and Interdependence in The Information Age", Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5, September/October, 1998, p p:82-83. [Classic issues of politics- who gouverns and on what terms- are as relevant by cyberspeace as to the real world].

[2] - كوبر روبرت، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: زهير السمهوري، العبيكان، الرياض، 2005، ص: 41.

القرن الماضي. وقد أفرز هذان المعطيان تجذرا لظاهرة الاعتماد المتبادل، في ظل الاستعاضة عن مفهوم المجتمع الدولي ب"الجماعة الإنسانية". وسيؤدي الاعتماد المتبادل بدوره إلى بروز ظاهرة أخرى هي التكتلات الاقتصادية كأحد معالم النظام الدولي الراهن في إطار نوع من تجاوز نزال الدولة والسوق الذي وسم هذه الفترة، فما المقصود بالتكتلات الاقتصادية وما شروطها (الفرع الأول)، وأين يمكن موقعة هذه الظاهرة بالنسبة للعولمة؟ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية وشروطها

برزت التكتلات الاقتصادية بصيغ متعددة، ولكنها كانت أطرا لتحقيق التنمية لبعض الدول، وتحقيق الرفاه بالنسبة لأخرى. واستطاع عدد منها بالفعل بلوغ هذا الهدف، بل إنه شكل لبنة لبناء سياسي واقتصادي لقوى جديدة على الساحة الدولية، لكن عددا منها لم يكن موفقا بالشكل الكافي، فيما كان الفشل مصير تجارب تكتلية أخرى. وللوقوف على ماهية التكتلات الاقتصادية ودورها في رسم ملامح النظام الدولي الراهن، لا بد من تحديد مفهوم التكتل الاقتصادي (الفقرة الأولى)، وتحديد الشروط الواجب توفرها لإقامته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم التكتلات الاقتصادية

شكلت أطروحة د. ميتراني David MITRANY القائلة بأن "تقسيم العالم إلى وحدات سياسية متنافسة هو أصل الصراع الدولي"[1]، حجر الزاوية في التفكير في طُرق من شأنها أن تعالج هذا الاختلال الذي رصده MITRANY. ولعل الحل الذي بدا أنه الأكثر نجاعة في هذا السياق هو التوجه نحو التكامل الاقتصادي باعتباره بوابة تحقيق الرفاه للشعوب المختلفة، إذ يحيل هذا المفهوم على "العملية التي من خلالها تندمج بلدان في كيانات أكبر من أجل زيادة رفاهية الأمة أو الجماعة"[2]. وهو ما يؤكده Ernest.B.Hass حيث يعرف

[1]- MITRANY David « A working peace systeme », p : 93. http://ieie.itam.mx/Alumnos2008/A%20Working%20Peace%20System%20(MITRANY).pdf . (Consulté le 24/12/2015). [Milrany saw the division of the world ínto "competing polítical units" as 'he root of international conflict].

[2] - MIROSLAV. N. Jovanovic (Edited by), international economic integration: critical perspectives on the world economy, vol : 1, theory and measurements, (preface), ROUTLEDGE , London & New york, ed : 1, 1998, p :1. [International economic integration is a process by which countries merge into larger entities in order to increase the welfare of the nation or the group].

التكامل[1] بكونه "العملية التي بموجبها تقتنع قوى سياسية في دول متعددة ومختلفة بتحويل ولاءاتها ونشاطاتها نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة"[2]، بمعنى أن ظاهرة التكامل إنما تكون عندما يتوفر الاقتناع التام لدى الأطراف المرشحة للتكامل بضرورة وجوده، وهو ما يجعل التكامل مبنيا على الإرادة الحرة لأطرافه، وهو طوعي واختياري، وهنا مكمن اختلافه مع العديد من المفاهيم المشابهة. ومن جهة ثانية، فالمعني بالعملية هي "قوى سياسية" بمعنى أن هذا القرار الاختياري يكتسي طابعا سياسيا. ومن جهة ثالثة، يقوم التكامل على عملية تحويل الولاء المفترض للدولة الوطنية إلى مركز يشترط فيه أن تتمتع مؤسساته بصلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة الوطنية ذاتها، أي أن التكامل يكون وفق هيآت فوق-وطنية. ومن جهة رابعة فأطراف التكامل حسب Hass هي الدول، ومنها صفة الدولي اللصيقة بالمفهوم.

وقد اعتبر MITRANY أن الطريق إلى ضمان السلام في العالم هو تجاوز ما يقسمه[3]، أي تجاوز البنيات التي تسعر المنافسة وتضارب المصالح بما يهدد بالمواجهة والاقتتال، لذلك كان تفكيره- وهو الذي تأثر بمرحلة الحربين العالميتين، وفترة الأزمة الكبرى لسنة 1929- مؤطرا بقناعته بكون النزعة الوطنية الضيقة منافية لمنطق السلام، لذلك لا بد من الاستعاضة عنها ببدائل أخرى أصبح الواقع الدولي يستدعيها بقوة بحكم ظهور مجموعة من الحاجيات التي تقف الدولة الوطنية عاجزة عن تلبيتها بمفردها. وبذلك تكون مدعوة إلى البحث عن ترتيبات كفيلة بأن تدعم قدرتها على الاستجابة لهذه الحاجيات في إطار لا يمس بسيادتها واستقلالها، ولكن في الآن ذاته يغطي على عجزها ولا فاعلية مقارباتها المنفردة.

ويقود التفكير في أنجع السبل لتحقيق هذه المعادلة الصعبة إلى التفكير في الجانب الاقتصادي إذ إن التجارة من بين الأسباب المشجعة على السلام، والمحققة للرفاه، خاصة

---

[1] - يرتبط الحديث عن التكامل بالمدرسة الوظيفية الكلاسيكية منها والجديدة، وبأعلامها MITRANY، و HASS و DEUTSCH وغيرهم.

[2] - HASS Ernest.B, « international integration : the european and the universal process », international organization, Vol :15, N° 3, summer 1961, pp : 366-367. [the process whereby political actors in several distinct national settings are persuaded to shift their loyalties, expectations, and political activites toward a new and larger center, whose institutions possess or demand jurisdiction over the pre-existant nation states].

[3] - يقول بهذا الصدد "لا يمكن ضمان السلم إذا نظمنا العالم بما يقسمه" المرجع السابق، ص: 111. [Peace will not be secured if we organize the world by what divides it].

في ظل حالة الجنوح نحو تدويل الحياة الاقتصادية مما يفرض نوعا خاصا من التعاون لأن "التعاون من أجل الخير المشترك هو في الآن نفسه مهمة من أجل السلام وحياة أفضل، ومن أجل أنه من الأساسي أن تبقى بعض المصالح والأنشطة بمنأى عن أجواء المنافسة ويعمل الجميع من أجلها"[1]، وهو الهدف التي سعت مجموعة من الدول إلى تحقيقه في إطار تكتلات اقتصادية.

والتكتلات الاقتصادية هي أحد مظاهر التكامل الدولي الذي عرف ترجمته إلى الواقع بقوة عقب الحرب العالمية الثانية، وكانت الدول الأوروبية رائدة فيه بحكم التغييرات التي حملها ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي أتى بها وكانت بمثابة إعلان قطيعة مع عقيدة التوسع التي كانت تدين بها العديد من دول أوروبا. فكان لا بد لها من البحث عن صيغ جديدة لتوسع الأسواق وضمان الموارد، في ظل هذا النظام الدولي الجديد، لتجد ضالتها في مفهوم التكامل، باعتباره تعبيرا عن علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، عندما تكون مجتمعة، يكون بإمكانها التوفر على مزايا، من المؤكد أنها ستفتقر إليها في حالة بقائها منفصلة، ويبدو هذا الوعي حاضرا لدى صناع القرار في العديد من البلدان حيث "كانت لهم عادةً وجهة نظر إيجابية تجاه التكامل الاقتصادي، وقد حاولوا استخدامه كوسيلة لتأمين الوصول إلى أسواق أوسع، وتعزيز النمو من أجل بلوغ مستوى أعلى من الرفاه الوطني"[2].

وهكذا عرف العالم في أوج الحرب الباردة ميلاد السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الكوميكون، كتكتلين اقتصاديين عرفا مساري تطور مختلفين لأنهما تكونا تحت ظلال الصراع الإيديولوجي بين منظومتين اقتصاديتين مختلفتين. كما ستخرج إلى النور العديد من التجمعات الجديدة التي تراوح مآلها بين النجاح والأفول، مثل اتفاقية التجارة الحرة

[1] - David MITRANY, op, cit, p :112.[Cooperation for the common good is the task, both for the sake of peace and of a better life, and for that it is essential that certain interests and activities should be taken out of the mood of competition and worked together].

[2] -MIROSLAV . N . Jovanovic , op, cit, p : xvii.

[Policy makers have usually had a favourable view regarding integration. They have attempted to use economic integration as a means for securing access to a wider market and reinforcing growth in order to achieve a higher level of national welfare]

لأمريكا الشـمالية NAFTA[1]، ورابطة جنوب شـرق آسـيا ASEAN[2]، والسـوق العربية المشتركة[3]، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكي APEC[4] وغيرها. فما الذي جعل بعض التكتلات ناجحا، وما كانت أسباب تعثر البعض الآخر؟

لا بد من الإشـارة بداية إلى أن أهوال الحرب العالمية الثانية، وما تلاهـا من تطور مهول في عالم الأسلحة شكل هاجسا كبيرا للدفع بالبحث عن حلول تقوض إمكانات اندلاع حرب جديدة، ومن بين هذه الإمكانات كان" التكامل"، كأحد السـبل التي بإمكانها الإجابة على السـؤال المؤرق لدوتشKarl DEUTSCH: "كيف يمكن للإنسـان أن يتعلم كيفية التصـرف لمنع الحرب كمؤسـسـة اجتماعية؟"[5]. وبالتالي فالدول الأطراف في عملية تكامل تتبنى استراتيجيات مرتبطة بالأساس بتطلعات لبناء السلم الدولي والحد من المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية، ولكن في الآن ذاته، فهي تسـتهدف تحقيق الرفاه لمجتمعاتها المختلفة، إذ إن "التعاون من أجل الصـالح العام هو في الآن ذاته مهمة من أجل السـلام، ومن أجل حياة أفضـل"[6]. وبالفعل فقد شـكلت هذه الفترة بداية توسـع اقتصـادي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بعد ذلك أوروبا الغربية، واليابان لتشـكل الثالوث الذي يجر قاطرة الاقتصاد العالمي، سيتعزز مع جولات المفاوضات بشأن تحرير التجارة الدولية الذي

[1] - وهى اتفاقية قضت بإقامة منطقة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وتعتبر هذه الاتفاقية فى الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتى تم التوصل إليها في عام 1988.

[2] - أنشئ هذا التكتل من قبل ست دول هي: تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفلبين سنة 1967. وقد كان في البداية ذا أهداف سياسية قبل أن تنتبه الأطراف لفعالية التعاون الاقتصادي، وتجعل من هذا التكتل قوة اقتصادية بامتياز.

[3] - عقد مجلس الوحدة الاقتصـادية العربية سـنة 1964اتفاقية ذات برنامج زمني اشـتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الواجبات الجمركية والقيود الاسـتيرادية الأخرى . وأطلق على تلك الاتفاقية اسم "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضمت في البداية أربع دول هي مصر والعراق والأردن وسوريا سنة 1965، لتلتحق في 1977 كل من ليبيا و اليمن وموريطانيا. والملاحظ أن الاتفاقية لم تثمر أكثر من منطقة تجارة حرة اسـتمرت إلى 1980، حيث سـتتأثر بموقف الجامعة العربية من مصـر بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد لتتوقف الدول الأطراف عن تطبيق الاتفاقية.

[4] - تجمع هذه الجماعة تحت لوائها ثمانية عشـر دولة على رأسـها اليابان والصـين واسـتراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسـيك ونيوزلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة ASEAN. وقد جاء إنشـاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992.

[5] -DEUTSCH Karl, «Political Community and the North Atlantic Area », Princeton University Press, 1957, p : 122.

[how can men learn to act together to eliminate war as a social institution ?]

[6] -MITRANY David, « A working peace systeme », op, cit, p :112. [Cooperation for the common good is the task, both for the sake of peace and of a better life].

أفضى إلى اتفاقية مراكش بشأن تحرير التجارة العالمية، والتي ستصبح معها الشركات المتعددة الجنسيات هي القوة الدافعة لعمليات الاعتماد المتبادل عوض الدول، مترجمة بدقة مبدأ كون "المجالات الاقتصادية لا تتطابق دائما مع المجالات السياسية"[1]، أي أن العالم سيدخل مع اتفاقية الكات GATT مرحلة استبدال الحدود السياسية للدول بالحدود الاقتصادية للأسواق.

وإذا كانت الأولى تتمتع بنوع من الثبات والوضوح، فإن الثانية هلامية ومتغيرة بتغير التدفقات الواردة على هذه الأسواق، من سلع وخدمات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة...أي أن الحدود الاقتصادية للأسواق تعبر عن توجه جديد في التعامل مع الزمان والمكان؛ ففي ظل عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، وأجواء المنافسة التي تؤثر في تقسيم العمل، وفي قرارات الإنتاج والاستثمار، ونظم الرقابة والحماية، نصبح أمام ما يسمى "عولمة اقتصادية"، يتعذر معها رسم حدود ثابتة للأسواق حيث تمتد وتتقلص في كل لحظة ووفق المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أي طرف من أطراف العمليات المعقدة للسوق.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الكات GATT؛ مبدأ عدم التمييز[2] الذي يعني فتح الأبواب أمام المنتوجات الأجنبية دونما تمييز مع مثيلاتها الوطنية، أي أنها تقوم على إلغاء التمييز بين "السوق الوطنية" والأسواق الأجنبية، وهو سيف ذو حدين، ففي الوقت الذي يرفع القيود على حركية المنتجات، فهو يضرب قدرة بعضها على البقاء بفعل المنافسة غير المتكافئة، خاصة تلك التي تراهن على دعم الدولة لها. يطرح إذن المرور من الأسواق المحلية إلى السوق المفتوحة أو السوق العالمية مشاكل بالنسبة للعديد من الاقتصاديات الناشئة أو النامية؛ كيف يتم، إذن، توسيع السوق ولكن مع التقليل من الأضرار المرتبطة بالعملية؟

يشكل التكامل الاقتصادي، في هذا السياق، إجابة على هذا السؤال، حيث تنصرف دلالته إلى إلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة التكامل، مما يعطي سوقا أكثر اتساعا، بخصائص فوق- الوطنية، ولكن أقل من العالمية إذ

[1] - Ibid, [Economic areas do not always run with political areas]

[2] - يقوم هذا المبدأ على مبادئ ثلاثة: مبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي يقتضي انسحاب أي معاملة تفضيلية لإحدى دول الكات على جميع الدول الأخرى المتعاقدة، ومبدأ المعاملة الوطنية، الذي يقتضي معاملة المنتوجات المستوردة بنفس معاملة نفس المنتوجات الوطنية، ومبدأ الشفافية الذي يستدعي في حال ضرورة فرض قيود على التجارة أن تكون ذات طبيعة جمركية وليست من أي طبيعة أخرى كالقيود الكمية.

تعفى الدول الأعضـــاء في تكتل إقليمي من شـــرط الدولة الأكثر رعاية حيث أن أي تعامل تفضـيلي يُعمل به بين الدول الأعضـاء في التكتل لا ينسـحب على الدول غير الأعضـاء فيه، يطرح السؤال هنا بشأن علاقة الإقليمية بالعالمية؛ هل تشكل التكتلات الاقتصادية التي لا تخرج عن الطابع الإقليمي تقويضـا للعولمة الاقتصـادية، أم آلية من آلياتها؟ لتوضـيح الأمر أكثر لا بد من تحديد شروط التكتل الاقتصادي.

الفقرة الثانية: شروط التكتل الاقتصادي

يســـتدعي التكتل الاقتصـــادي، كترجمة لمفهوم التكامل الاقتصـــادي، توفر عدد من الشـروط، بدونها لا يمكن لتكتل اقتصـادي أن يرى النور أو يسـتمر أو يبلغ أهدافه. وهكذا نرصد ما يجب توفره على الشكل التالي:

أ- ما يتعلق بأطراف التكتل: يســـتدعي التكامل توفر جماعـة راغبـة في الانخراط في هذه العملية، والجماعة هنا بالمعنى الذي حدده إيتزيوني Amitai Etzioni باعتبارها "مزيجا من عنصـــرين: أولهما؛ شـــبكة من العلاقات المحملة بالتأثيرات بين جماعة من الأفراد، والعلاقات التي غالبا ما تتقاطع ويعزز بعضـها بعضـا بدلا من مجرد علاقة طرف بطرف أو سـلسـلة شـبيهة بالعلاقات الفردية، وثانيهما؛ إجراء بالالتزام بمجموعة من القيم المشـتركة والمعايير والدلالات، والتاريخ والهوية المشـــتركين، أو باختصـــار ثقافة خاصـــة"[1]، غالبا ما تستند على ثقافة المعاملات الاقتصادية والتجارية من جهة، وثقافة سياسية مرتبطة بنظم سـياسـية متقاربة تتقاسـم السـمة الديمقراطية فيما بينها من جهة ثانية. بمعنى أن التكامل ليس متاحا أمام أي كان، بل من الضـروري توفر الشـرطين السـالفين كمقدمة لأي تفكير في هذه العملية؛ وهما شرطان لازمان: الثقافة المشتركة والتفاعل بين أفراد المجموعة بما يتيح الحديث عن "جماعة" كأرضـية تمكن من مباشـرة المرور إلى المرحلة الموالية في بناء التكامل،

[1] -ETZIONI Amitai, « The good society », Seattle Journal for Social Justice: Vol. 1: Iss : 1, Article : 7, 2002, p :83.: http://digitalcommons.law.seattleu.edu/sjsj/vol1/iss1/7. [Community is a combination of two elements:
A) A web of affect laden relationships among a group of individuals, relationships that often criss cross and reinforce one another-rather than merely one-on-one or chainlike individual relationships;
B) A measure of commitment to a set of shared values, norms, and meanings, and a shared history and identity-in short, to a particular culture].

والتي تتمثل في التوفر على ما يسميه DEUTSCH "حس الجماعة sense of community" والذي يعرفه بكونه "إيمان الأفراد في جماعة معينة بأنهم توصلوا إلى اتفاق على الأقل حول هذه النقطة الواحدة، وبأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب ويمكن أن تحل بعمليات تبادل سلمي"[1]. وبتوفر هذا الوعي لدى أطراف التكامل، تمر الجماعة المعنية إلى مرحلة أكثر نضجا يسميها DEUTSCH "جماعة الأمن security community" والتي يعرفها بكونها "جماعة من الناس أصبحت متكاملة"[2]، أي مجموعة من الأطراف لهم ثقافة مشتركة، وتوجد بينهم تفاعلات، أفرزت لديهم وعيا بوضعهم ذاك أولا، وبإمكانية العمل سويا للتصدي للمشاكل التي يواجهونها ثانيا، عبر إحداث آليات لبلوغ ذلك الهدف في إطار سلمي أي بعيد عن أي استعمال للقوة أو العنف في علاقات الأطراف ببعضها البعض.

وفي إطار جماعة الأمن هذه، يميز DEUTSCH بين نوعين:

- جماعة الأمن التعددية pluralist وتدل على "حفاظ الحكومات المنفصلة على استقلالها القانوني"[3]، حيث تتعدد مراكز القرار بتعدد الأطراف، وتمثل حالة كندا نموذجا لجماعة الأمن التعددية.

- جماعة الأمن المندمجة amalgamed، وتأخذ معنى "الاندماج الرسمي بين وحدتين مستقلتين أو أكثر في إطار وحدة أكبر مع نوع من الحكومة المشتركة بعد الاندماج"[4]، ويمثل نموذج الولايات المتحدة الأمريكية مثالا على هذا النوع من جماعات الأمن.

وبناء عليه، يكون التكامل أحد أنماط العلاقات بين الدول الذي يرتبط أول ما يرتبط بمعضلة الأمن لأن "الانشغال الأول على الصعيد الدولي هو مشكل الحرب والسلام"[5]، ثم

---

[1]- DEUTSCH Karl, op, cit , p :123. [A belief on the part of individuals in a group that they have came to agreement on at least this one point : that common social problems must and can be resolved by processes of peacefull change].

[2] - Ibid, p :123. [a group of people which has became integrated].

[3] -Ibid, p : 124. [It retains the legal independence of separate gouvernements].

[4] - Ibid, p :124.[The formal merger of tow or more previously independent unites into a single larger unit, with some type of common gouvernement after amalgamation].

[5] -DUSAN Sidjanski, « En guise d'hommage : Karl W. DEUTSCH et son role dans le développement de la science politique européenne », Revue Internationale de Politique Comparée, Vol :10, n°: 4, 2003, p : 524.

بالبحث عن وسائل مشتركة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض مجموعة من الدول التي بإمكانها التحول ل"جماعة أمن". فما هي الشروط التي يجب توفرها للتحول إلى جماعة أمن؟

ب- خصائص التكامل:

لتمييز التكامل عما سواه من المفاهيم المجاورة، ولجعله أكثر وضوحا وبالتالي قابلية للتقويم بشكل سليم لا بد من تحديد خصائصه، والتي يأتي على رأسها: الطابع السلمي للعملية، حيث لا يمكن اعتبار الامبريالية مثلا آلية من آليات التكامل رغم أنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى نفس النتائج، نظرا للطابع القسري الذي يلازمها، وطابع الإكراه والعنف الذين يرتبطان بها. فاختيار دولة ما الانخراط في مجموعة أمن "يجب أن يكون طوعيا وسلميا على اعتبار أن "عماد العملية هو التحول السلمي الذي يعتبر ميزة المجتمع المتكامل"[1].

وقد حدد DEUTSCH للتكامل، المفضي إلى المرور من جماعة أمن تعددية إلى أخرى مندمجة نوعين من الشروط: شروطا لازمة، وأخرى مكملة أو مساعدة. وعدد في إطار الأولى تسعة لخصها في :"1- تشابه القيم والتطلعات، 2- نمط الحياة المشترك،3- التطلع إلى علاقات اقتصادية أو مكاسب أكثر، 4- ارتفاع القدرة السياسية والإدارية لإحدى الوحدات المشاركة على الأقل، 5- نسبة نمو عالية لإحدى الوحدات الأطراف على الأقل، 6- روابط دائمة للتواصل الاجتماعي على الصعيدين الجغرافي بين الأقاليم، والاجتماعي بين الطبقات المؤثرة، 7- توسع النخب السياسية، 8- حركية الأشخاص على الأقل بين الطبقات السياسية ذات الصلة، 9- تعدد طرق التواصل والتبادل"[2]، أي أنه ميز في هذه الشروط بين نوعين:

النوع الأول: شروط تسبق انطلاق عملية التكامل، وتعتبر شروطا لازمة من غير توفرها يكون محكوما على العملية بالفشل، وتتعلق بوجود نوع من الانسجام بين الوحدات السياسية المختلفة على مستوى القيم والتطلعات، لأنه من المنطقي أن "الترابط أكثر قابلية للتحقق بين أناس متشابهين من حيث المنظور والوسط الاجتماعيين، منه بين أناس

[1]- Ibid, p : 524.

[2] - DEUTSCH Karl, op, cit, p :138.

بخلفيات اجتماعية مختلفة"[1]، ولعل هذا المعطى هو الذي جعل من التكامل إحدى الممارسات الأوروبية بالدرجة الأولى حيث يعتبر "التكامل حقيقة تاريخية في أوروبا في الوقت الذي يبدو أن التفكك هو السمة المهيمنة خارجها"[2]، لأن تعدد الوحدات السياسية في هذه القارة لم يكن ليمحو الانتماء المشترك، الذي يتم الاعتماد عليه لصياغة التحالفات بمختلف أنواعها.

وتحتل المطامح الاقتصادية مكانة مركزية في بناء التكاملات المختلفة باعتبار الاقتصاد بوابة تلبية الحاجيات المختلفة والمتزايدة لأفراد الجماعات المتكاملة، وكون التجارة أحد ركائز الاعتماد المتبادل المفضي إلى السلام بين الأمم، لذلك كانت السمة البارزة للنظام الدولي الراهن ظهور التكتلات الاقتصادية كنوع من الاستجابة للمعادلات الجديدة المتحكمة في الساحة الدولية، والتي حولت الحروب إلى فزاعات لصياغة التوازنات أكثر منها احتمالات قابلة للتحقق على أرض الواقع، في مقابل ارتفاع أسهم العامل الاقتصادي.

أما **النوع الثاني** فهو مواكب للعملية من خلال بروز قوة على الأقل تضطلع بمهمة القيادة، وكل ذلك في ظل أجواء مشجعة من التواصل المستمر على مختلف المستويات وبالأخص على المستوى السياسي، أي أن عملية التكامل، حسب DEUTSCH ، تتم في ظل قوة مهيمنة على الأقل، أي في ظل نظام فرعي ذي طبيعة إقليمية، أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب يحكمه مبدأ "التغيير السلمي peaceful change" الذي يعني "حل المشاكل الاجتماعية عادة وفق إجراءات مؤسساتية ودون لجوء إلى القوة على نطاق واسع"[3]، لأنه لا يمكننا أن نتجاهل كون الاقتصاد العالمي ما هو في محصلة الأمر إلا "تركيبة من عدد من الاقتصادات الوطنية التي، من ناحية، تبدو كجزر معزولة، لكنها من ناحية ثانية، مرتبطة كثيرا ببعضها"[4]، وبالتالي يقتضي أي حديث عن الأمن والسلم تجنب الاصطدامات بين هذه

---

[1] - ETZIONI Amitai, op, cit, p :85.[bonding is much more achievable with people who are similar in social background and perspective than with those whose social attributes are different].

[2] - HASS Ernest.B, op, cit, p :366 [Integration among descrete political units is a historical fact in Europe, but disintegration seems to be the dominant motif elsewhere].

[3] -DEUTSCH Karl, op, cit, p :124 [the resolution of social problems, normally by institutionalized procedures, without resort to large- scale physical force].

[4] -TINBERGEN Jan, International Economic Integration , Books (Jan Tinbergen). Elsevier,1954 ,p : 9, p :30. Retrieved from http://hdl.handle.net/1765/15343 [The world

الكيانات المختلفة. ويبقى التنسيق بين الوحدات المختلفة في إطار مؤسساتي واضح أسلم طريق لهذه العملية. وتشكل هذه القناعة أحد الشروط الممهدة لمباشرة عملية التكامل وتسريعها.

وبالإضافة لهذه الشروط اللازمة، يحدد DEUTSCH ثلاثا أخرى يراها مساعدة على إقامة التكامل، وهي: 1"- توازن تيارات التواصل والتبادل وموازنتها، 2- تبادل أدوار متواتر بما فيه الكفاية بين الجماعات، 3- القدرة على توقع سلوكات الوحدات الأخرى"[1]، وهي وإن سميت شروطا مساعدة، تبدو نتائج لصيقة بتوفر الشروط اللازمة، بل تفعيلا لها في إطار دينامي، لأن عملية التكامل لا تعبر عن أوضاع جامدة أو محددة سلفا بقدر ما تشكل إطارا لتفاعل دائم بين الوحدات المختلفة، يحفظ توازن النسق القائم بناء على التحولات التي تطرأ على مدخلاته، وما يعتري بيئته الخارجية من تغيرات.

ولا يمكن الحديث عن تكامل إلا عندما نتجاوز عتبة معينة تسمى "عتبة التكامل" treshold والتي يتم بلوغها بفضل آلية الانتشار. وتصطدم محاولة تعريف عتبة التكامل بكون تمييزها "يبدو أكثر اتساعا، وأكثر صعوبة، مقارنة مع ما تم تحديده سلفا"[2]، لكن ما يمكن الجزم به هو أن طبيعة التكامل إنما ترتبط بهذه العتبة حيث يعتبر أن وجود هذه العملية يصبح مرادفا "لتجاوز هذه العتبة الدقيقة"[3]، وهي مرتبطة بالإشكال الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية أي ثنائية الحرب والسلام، حيث تفصل العتبة بين وضعين: "عندما تعتبر الشعوب وصانعو القرار الحرب بين الدول أو الوحدات السياسية إمكانية جدية، وتتأهب لها، وعندما تفترض أنه كان عليها أن تتأهب بشكل أكبر"[4]، بمعنى أن عتبة التكامل ترتبط بمدى ما يمكن بناؤه من شروط تستبعد إمكانية لجوء الأطراف للحرب في

economy consists of a great number of national economis, which in some respects are almost watertight compartments but in other respects are narrowly connected]

[1] - DEUTSCH Karl, op, cit, p :138.

[2]- Ibid, p : 129, [The threshold of integration thus turned out to be far broader and far less easy to discern, in our historical cases than we had envisaged at the outset].

[3] - Ibid, p : 128. [in our earliest analytical scheme, we had envisaged this as an all-or-none process, analogous to the crossing of a narrow threshold].

[4] - Ibid, [on the one side of this threshold, population and policy-makers considered warfare among the states or political units concidered as still a serious possibility, and prepared for it, on the other side of the threshold they were supposed to do so no longer].

تعاملاتها، بالإضافة إلى القدرة على توقع ردود أفعال الأطراف المختلفة، بناء على الاختلافات التي تطبع بالضرورة الاقتصادات المختلفة سواء "على مستوى الساكنة، أو الثروات"[1]، أو التطلعات والأولويات، وبالتالي الاختلافات في السياسات الداخلية والخارجية للدول إذ "يستحيل فصل المعطى السياسي عن المعطى الاقتصادي؛ يؤثر الاقتصاد أحيانا في السياسة، وتؤثر السياسة أحيانا في الاقتصاد؛ إنها عملية تبادلية من حيث التأثير والتأثر"[2].

الفرع الثاني: الإقليمية: خصائص الظاهرة وتداعياتها

في ظل توجه الاقتصاد العالمي نحو التحرير الشامل للأسواق، والانتقال من عولمة المبادلات التجارية على مستوى التوزيع والتسويق، إلى عولمة سيرورة الإنتاج في حد ذاتها سواء على مستوى الرساميل، أو قوى الإنتاج أو وسائله أو علاقاته، عرف التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الجهوية انتعاشا كبيرا منذ ثمانينيات القرن الماضي في إطار ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالإقليمية الاقتصادية، التي فرضت نفسها بقوة، وإن اختلف مآل التجارب المختلفة لها، لأنها لا تعدم معيقات (الفقرة الأولى)، كما أن علاقتها بالعولمة كظاهرة موازية تبدو مرتبكة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دواعي التكامل الإقليمي ومعيقاته

تحيل ظاهرة التكتلات الاقتصادية على ما يعرف بظاهرة الإقليمية الاقتصادية Le régionalisme économique، والتي تقترن بصفة "الدولية"، وتعتبر "بالإضافة إلى عولمة الأسواقla globalisation des marchés ، إحدى البصمات المميزة للاقتصاد العالمي لما بعد الحرب"[3].

---

[1] - TINBERGEN Jan, op, cit, p : 9. [There is a considerable difference in population and in wealth beteween the national economies. This wealth consists of natural resources and capital goods ; some figures].

[2] - عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:1، 2010، ص:9.

[3] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », Texte publié dans : Tous pour un ou chacun pour soi. Promesses et limites de la coopération régionale en matière de sécurité. (sous la direction de

عرفت تسعينيات القرن الماضي، ازدهارا كبيرا للاتفاقيات التجارية، بما يتيح القول إن "هناك علاقة بين أزمة المشروعية التي تمر منها اليوم المؤسسات الاقتصادية الدولية، وبين تناسل الاتفاقيات التجارية من كل المستويات منذ عقد من الزمن"[1]، أي أن الأطر التي تم إحداثها غداة الحرب العالمية الثانية لتأطير الحياة الاقتصادية الدولية وتوجيهها، لم تعد قادرة على تأطير التعاون الدولي، كأحد الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن، وبالتالي تمت الاستعاضة عنها، بآلية أخرى تثبت الأرقام قوة التعاطي لها وهي الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهو ما يطرح سؤالا قد يبدو مستفزا: "التكامل الإقليمي عندما يرتكز على الاتفاقات التجارية، هل يكون بانيا أو مدمرا للتجارة؟"[2].

وبالفعل، تشير منظمة التجارة العالمية إلى "أن تزايد الاتفاقات التجارية الإقليمية (ACR) لم يتراجع منذ بداية 1990. وقد تلقت الكات GATT/ منظمة التجارة العالمية، إلى حدود فاتح يناير 2016، خمس وعشرون وستمائة إشعار بهذا النوع من الاتفاقات، إذا اعتبرنا فقط البضائع والخدمات، تسع عشرة وأربعمائة منها كانت قد دخلت حيز التنفيذ"[3]. لكن من الملابسات التي ترتبط بدراسة التكامل الاقتصادي هو ربطه بشكل مباشر بحجم المبادلات الاقتصادية، وهو ما ينبه له كل من KEOHANE و NYE، حيث يشددان، في تناولهما لموضوع التكامل، على أنه "من المهم الإشارة منذ البداية إلى أنه لا التكامل الاقتصادي ولا الاعتماد المتبادل، يكافئ، أو يقاس تماما بحجم المبادلات الاقتصادية بين الوحدات التي ينشغل بها المحلل"[4]. ولعل من أسباب هذا اللبس هو ما يعتري استعمال

Michel Fortmann, S. Neil MacFarlane et Stéphane Roussel),Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1996, p :3.

http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Deblock_Dorval_Le_regionalisme_economique_international.pdf (consulté le 25/6/2016).

[1] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », op, cit, p :3.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation global/local, IRMC, Tunis , KARTHALA , Paris, 2014, p :13.

[3]- موقع منظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm.

[4] - KEOHANE Robert & NYE Joseph S. « International Interdependence and Integration », p : 389.

https://bramvdc.files.wordpress.com/2007/12/article_presentation_11_december06_12_art_3.pdf

التكامل من اختلاف بين الباحثين، حيث إن "بعضهم يعرف التكامل كعملية/ سيرورة، والبعض يعرفه كشرط نهائي terminal condition (الشرط المتعلق بأن يكون هناك تكامل)، والبعض يرى فيها تأليفة بين النظرتين"[1]. وسواء تعلق الأمر بأي من وجهات النظر الثلاث، فالواقع يشير إلى أن "التكامل الإقليمي يكتسي طابعا متعدد الأبعاد، ويحيل على استراتيجيات يعتمدها فاعلون متعددون"[2]، ولا يمكن قصرهم على الفاعلين الاقتصاديين لوحدهم، بل إن أي تكامل بني على أساس مبادلات تجارية فقط لا يمكن أن يبلغ أهدافه بالشكل المرغوب ما لم يستحضر الأبعاد الأخرى للتكامل، ويبدو ذلك واضحا من خلال العديد من التجارب حيث "لم تفض التجمعات بين البلدان النامية إلى تسريع النمو الذي كانت تنتظره الأطراف، وإذا لاحظنا المحاولات المتعددة، والإخفاقات المتعددة أيضا في هذا المجال، يمكن أن نستنتج أن الاتفاقات المقتصرة على التجارة غير كافية للرفع بشكل ملموس ومستدام من المبادلات بين المناطق"[3]. ويرجع ضعف المبادلات بين هذه المناطق إلى مجموعة أسباب تعوق تكثيفه منها: "شبه غياب التنوع في الاقتصادات وغياب التكامل بينها، إضافة إلى قلة حماس السلطات الإدارية لتطبيق الاتفاقات المبرمة، الخلافات السياسية، وتضارب المصالح، عدم كفاية الإمكانات المالية لتقديم قروض تجارية،..."[4]، وهي أبعاد تتجاوز الاقتصادي إلى ما هو سياسي واجتماعي وثقافي ومالي وقانوني. صحيح أن "الشركات سواء كانت صغرى أو كبرى أو متعددة الجنسيات، تجد في التجذر الإقليمي nearshoring الشراكات والتوازنات التي تحتاجها لكي تستطيع التوجه في سياق عولمة أكثر تنافسية وأقل توقعا"[5]؛ لأن المبادلات التجارية تتطور أكثر فأكثر في إطار إقليمي منه في إطار عالمي حيث يكون التنقل بين بلدان متجاورة أسهل من التنقل بين بلدان بعيدة، لكنه "ما

[It is important to clarify at the outset that neither economic integration nor interdependence is equivalent to, or perfectly measured by, the volume of economic transactions between the units with which the analyst is concerned] .

[1] - Ibid, p : 387. [Considerable confusion continues to persist among scholars about the uses of the term "integration." Some scholars define it as a process, others as a terminal condition (the "condition of being integrated")and still others as a combination of the two]

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde, op, cit, p :14.

[3] -BERTHELOT Yves, « Globalisation et régionalisme, une mise en perspective », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures , Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :13.

[4] - BERTHELOT Yves, op, cit, p :13.

[5] - GANA Alia, RICAHRD Yann, op, cit, p :14

كان لاتفاق اقتصادي إقليمي أن يجيب على الاهتمامات ذات الطابع الاقتصادي فقط. من خلال الإقليمية الاقتصادية يتقاطع دائما مستويان من العقلانية: عقلانية الدول من جهة، وعقلانية الشركات من جهة ثانية. يتقاطع هذان النوعان من العقلانية، ولكنهما لا يتطابقان بالضرورة"[1].

تتعلق عقلانية الشركات بالأرباح وتحصيل أكبر قدر من المنافع، من خلال تخفيض النفقات قدر المستطاع، وتوسيع الأسواق، فيما تنصرف عقلانية الدولة إلى إيجاد حلول مرنة لمعادلة الأسواق الحرة والدولة ذات السيادة، في الحدود التي تسمح بها الوقائع[2] إذ إن بعض الاستراتيجيات والممارسات الاجتماعية تبين ضرورة العودة إلى نوع من التوازن بين المبادلات الحرة وتقنين هذه المبادلات وطنيا، أي أن التكامل يكون "موجها مؤسساتيا"[3]، في إطار وطني لأن هذا الإطار- ورغم الضربات القوية التي وجهتها له النيوليبرالية- لازال الإطار الذي يحتمي به "المواطن العالمي" كلما طفا على السطح معطى الهوية والخصوصية، أو باختصار المعطى الثقافي والاجتماعي، إذ لا بد من التذكير في هذا الصدد أن التكامل الاقتصادي كمفهوم "لا يتوفر في الأدبيات الاقتصادية على معنى واضح المعالم. وبعض الكتاب يدمجون فيه التكامل الاجتماعي فيما البعض الآخر يدرج في نطاقه أشكال مختلفة من التعاون الدولي استنادا على حجة أن مجرد وجود علاقات تجارية بين اقتصادات وطنية مستقلة هو مؤشر على وجود تكامل"[4]، وهو ما يعترض عليه BAlASSAقائلا: "ينبغي التمييز

---

[1]- DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », op, cit, p :4.

[2] - على اعتبار عالم اليوم هو كما يقول برتران بادي في كتابه "عالم بلا سيادة" محكوم بظاهرة الاعتماد المتبادل: "اعتمادات متبادلة بين الدول، تمزج السياسات القومية العامة بل وأيضا الأمن القومي لدول متعددة، اعتمادات متبادلة بين الدول والفاعلين الدوليين من خارج الدول، اعتمادات متبادلة تربط بين هؤلاء الفاعلين بعضهم ببعض. هذا الاعتماد المتبادل يناقض مبدأ السيادة بعدة طرق: أولا لأنه مؤسس على إلغاء المسافات، الأمر الذي يحبذ إقامة علاقات مباشرة بين فاعلين تحرروا بهذه الوسيلة جزئيا من سيطرة الدولة؛ ثم لأنه يجعل من المتعذر القيام باختيار منفرد، وبالتالي تشاور سيادي حقيقي".
برتران بادي، عالم بدون سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج ، مكتبة الشروق، القاهرة، ط:1، 2001، ص: 10.

[3] - DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, « La paix par l'intégration ? théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité», Études internationales, vol : 28, n°: 2, 1997, p :230.
http://id.erudit.org/iderudit/703736ar .

[4] - BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration, Routledge, NewYork, 2011 (First ed in 1961 by Richard B Irwin),p : 2. [In the economic literature the term , "economic integration" does not have such a clear-cut meaning. Some authors include social integration in the

بين التعاون والتكامل، حيث يكتسي الفرق بينهما طابعا كميا ونوعيا في الآن ذاته. ففي الوقت الذي يشمل التعاون الإجراءات الرامية إلى التقليل من التمييز، تنصرف عملية التكامل الاقتصادي إلى التدابير التي تنطوي على إلغاء بعض أشكال التمييز"[1]، وبالتالي تتحدد الخاصية المميزة للتكامل الاقتصادي في "إلغاء التمييز في منطقة ما"[2]، ووفقها تتحدد ماهيته بعيدا عن كل تعقيد أو تمييع من شأن إدراج إجراءات متعلقة بالتعاون الدولي أن تلحقه بالمفهوم.

بناء على هذا المفهوم المبسط، المرتبط بالنشاط الاقتصادي بامتياز الذي "يهدف إلى الرفع من مستوى الرفاه"[3]، لا يمكن تناول موضوع التكامل الاقتصادي بمنأى عن سؤال الإمكانيات التي يتيحها أمام تحقيق الرفاه وتعزيزه في المنطقة المعنية به رغم أن مفهوم الرفاه نفسه يبقى غامضا وغير محدد بشكل جيد[4]. غير أنه مهما توسعت دلالته أو ضاقت، فإنه يبقى مشروطا بشرطين أساسيين؛ هما الاستقرار والأمن، وغالبا ما ينظر للتكامل "في سياق العولمة الاقتصادية كمصدر للاستقرار والأمن"[5]، لأن التجارة والتنافس التجاري كانا على الدوام إما مصدرا للأمن والاستقرار، أو وراء اندلاع الحروب والصراعات.

---

concept, others subsume different forms of international cooperation under this heading, and the argument has also been advanced that the mere existence of trade relations between independent national economies is a sign of integration].

[1] -Ibid, p : 2. [In interpreting our definition , distinction should be made between integration and cooperation. The difference is qualitative as well as quantitative. Whereas cooperation includes actions aimed at lessening discrimination. The process of economic integration comprises measures that entail the supression of some forms of discrimination].

[2] - Ibid , p :2 .

[3] - BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration, Routledge, NewYork, 2011 (First ed in 1961 by Richard B Irwin),p : 2 .

[4] - Ibid, p : 11 . [It can be said that the ultimate objective of economic activity is an increase in welfare. Thus, in order to assess the desirability of integration, its contribution to welfare needs to be considered. But the concept of welfare is fraught with much obscurity. First, the noneconomic aspects present some ambiguity; second, even restricting the meaníng of the concept to "economic welfare" in the Pigovian tradition, we are confronted with the well-known difficulties of interpersonal comparisons if we try to say anything over and above the Pareto condition: an increase in one man's welfare leads to an increase in social welfare only if there is no reduction in the welfare of any other members of the group].

[5] - DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, op, cit, p :227 .

غير أن الحرب لم تعد شأن دول، بقدر ما أصبحت تفاعلا في "مسرح يحتله (من الآن فصاعدا) عدد شبه لا نهائي من الفاعلين"[1]، شأنها في ذلك شأن التجارة؛ فرغم الاقتصادات القوية لعدد من الدول إلا أنها أصبحت تستشعر نوعا من عدم القدرة على المنافسة في ظل القوة الضاربة للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي كانت هذه الدول مجبرة، للحصول على حصة من السوق العالمية المفتوحة، على الانتظام في أطر فوق- وطنية، ودون-عالمية، عبر التكتلات الاقتصادية، خاصة أن منظمة التجارة العالمية، وقبلها اتفاقية الكات GATTتسمحان بقيام هذا النوع من التكتلات التي رغم ارتباطها بالبعد الاقتصاد بالدرجة الأولى، إلا أنه "غالبا ما يستلزم التكامل استعمال الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية كتحسين العلاقات بين الدول، أو تعزيز الأمن في منطقة معينة. في العلاقات الدولية التي لها تاريخ صراعي طويل، أو عندما تنعدم أي تقاليد شراكة، يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون لبنة في عملية تعزيز الثقة"[2].

ووفقا للتقسيم[3] الذي اقترحه BAlASSA لمراحل عملية التكامل الاقتصادي - رغم ما يعتريه من ثغرات- يمكن القول إن التكامل إنما يرتبط ب "التطور، عبر الزمن، لنظام اتخاذ قرار جماعي بين الأمم"[4]، أو ما يمكن تسميته بتطور "سياسات التكامل"، أي التطور المؤسساتي والقانوني لعملية "إلغاء بعض أشكال التمييز" بما يتيح الإجابة على التحديات التي يطرحها من جهة الانتظام في التكتل المعني، ومن جهة ثانية الانخراط في التجارة العالمية لأن من مفارقات التكامل أنه "يعزز التجارة وعامل التنقل ويقيدهما في الآن ذاته"[5]، بما يمكن معه النظر للتكتلات الاقتصادية كمرحلة لبلوغ التحرير الكامل للتجارة العالمية، كما يمكن أن نستشف منه العكس أي أن هذه التكتلات هي تعبير عن نكوص عن الأهداف التي من أجلها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية !

---

[1]- بادي برتران ، عالم بدون سيادة، مرجع سابق، ص: 17.

[2] - RAVENHILL John, Regionalism, p : 120.

hamdoucheriad.yolasite.com/resources/الاقليمية.pdf (consulté le 14/8/2016).

[3] - أنظر BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration ص:2.

[4]- KEOHANE Robert & NYE Joseph S. « International Interdependence and Integration », op, cit, p : 392.

[5]- MIROSLAV . N . Jovanovic (Edited by),international economic, op, cit, p :1.

[Integration, both promotes and restricts tarde and factor mobility at the same time].

الفقرة الثانية: علاقة الإقليمية بالعولمة

ما علاقة الإقليمية بالعولمة؟ هو سؤال يطرح نفسه بقوة في ظل تضارب الآراء حول هذه العلاقة، فهل يتعلق الأمر بظاهرتين متعارضتين، أو كما يعبر عنه HETTNE: "هل يمكن للإقليمية أن تشكل سدا منيعا ضد العولمة، بل أن تمثل حقل تجربة لتنظيم اجتماعي جديد للأسواق؟"[1]، أي كابحا للمد القوي نحو الأسواق المفتوحة، والتعريفات الموحدة، والحدود المغيبة، على اعتبار أن التكامل الاقتصادي يكون أكثر نجاعة وسهولة عندما يكون ذا بعد جهوي؟ إذ من المؤكد أن "الاستراتيجيات الإقليمية للصين في شرق وجنوب شرق آسيا، والبرازيل في أمريكا الجنوبية تبين أن الحكومات تأخذ هذا البعد على محمل الجد"[2]، خاصة مع استحضار البعد الثقافي الذي يبقى له تأثيره على أي تكامل اقتصادي لأنه "يسهل تصور الأولويات والتفضيلات الجماعية على الصعيد الإقليمي منه على الصعيد الدولي"[3].

أَمْ يجب الوقوف أمام الاحتمال الأكثر رواجا والذي مفاده أن الإقليمية والعالمية/العولمة، على العكس مما سبق، عمليتان متعايشتان، ومتلازمتان، بل كل منهما شرط للثانية ونتاج لها في الآن ذاته؛ أي أنهما بتعبير Peter SUTHERLAND "وجهان لعملة واحدة"[4]، والتناقض الذي يدعيه أنصار وجهة النظر الأولى ليس إلا انطباعا تعطيه النظرة السطحية أو الأولى للأمور. يقول SUTHERLAND بهذا الصدد: "بطريقة متناقضة للوهلة الأولى، تلازمت العولمة globalisationمع تقوية الإقليمية؛ تعميق للجماعة الأوروبية، وإرساء اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا وتكثيف الاستثمارات المباشرة اليابانية في آسيا، والمجهودات المتواصلة للدول النامية للتجمع وفق أطر دون-إقليمية"[5]، بمعنى أن العولمة والإقليمية مرتبطتان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، "فسواء في أوروبا أو آسيا الشرقية

[1]-DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique et mondialisation: que nous apprennent les théories ? », Cahiers de recherche 05 -07, CEIM (Centre Études internationales et Mondialisation), GRIC, Montréal, 2005, p :2.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde, op, cit, p :13.

[3] - Ibid, p :14.

[4] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :4.

[5] -BERTHELOT Yves, « Globalisation et régionalisme, une mise en perspective », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures, Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :13.

أو أمريكا الشـمالية أو الجنوبية، في إفريقيا الغربية أو الجنوب، فرضـت "الإقليمية" أو "التكامل الإقليمي" أقاليم على مسـتوى وسـط بين المسـتوى العالمي/الشـامل، والمسـتوى المحلي/الوطني"[1].

يصـعب، إذن، الحسـم في طبيعة العلاقة بين الإقليمية والعولمة، لأنها ذات طابع إشـكالي، وحمالة أوجه؛ إذ يمكن النظر إلى الإقليمية ككابح للعولمة، في نفس الوقت الذي يمكن النظر إليها كذراع للعولمة.

سـننطلق من واقع أنه "في العلاقات الدولية، تعبر الإقليمية عن أي نوع من التعاون الممأسـس بين بلدين أو أكثر. نحن أمام "تعددية منظمة pluralisme ordonné "، والذي لا يتميز عن تعدد الأطراف multilatéralisme إلا بعدد الفاعلين، ونطاق القواعد"[2]، بغض الطرف عن التفاصيل التقنية ذات البعد الاقتصادي[3]، أي أنه يمثل "استجابة للانشغالات بالرغبة في التعاون التي يمكن أن تكون لبلدان تتقاسـم نفس الحيز الجغرافي"[4] في ظل حالة عدم القدرة على البقاء منفردة التي أصبحت عليها الدول بفعل قوة الاعتماد المتبادل الذي يطبع هذه المرحلة من تاريخ البشـرية، وارتباط نموها الاقتصـادي بعوامل تتجاوز حدودها الوطنية حيث يرتبط "بشكل وثيق بمشاركة متزايدة في التقسيم الدولي للعمل"[5].

وترتبط العولمة بظهور نمط جديد في تقسـيم العمل الدولي يؤثر بدوره في تنافسـية الاقتصادات المختلفة وفي توزيع قوى الإنتاج عبر العالم، ويمحو أي أثر للحدود الاقتصادية مما يجعل الحدود السياسية في حرج، يشكل التكامل الإقليمي أحد الحلول لتجاوزه خاصة أنه يمكن النظر للاتفاقات الإقليمية ك "تكملة وتوسـيع للاتفاقات التي توقع على مسـتوى المنظمات الدولية الكبرى"[6]، لكن مع الاحتفاظ بهامش معقول من ممارسـة السـيادة سـواء على المسـتوى الوطني أو الدولي لأن أحد الفروق الجوهرية بين العولمة والإقليمية يتمثل في

---

[1] - GANA Alia, RICAHRD Yann , op, cit , p :13.

[2] -DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique.. », op, cit, p :2.

[3] - يجب التمييز بين مسـتويين في التكامل الاقتصـادي:1- عندما يتعلق الأمر فقط باتفاقات التبادل الحر المتعلقة بالسـلع والخدمات و2- تنسـيق التشـريعات المتعلقة بالاسـتثمارات والعمليات المالية وحرية حركة الرساميل والأفراد.

[4] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

[5]- SECCHI Carlo, « Le GATT et l'intégration économique en Amérique latine », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures , Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :26.

[6] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

نوع الأطر التي تشـــرف على ترتيب العلاقات الاقتصـــادية بين الأطراف، إذ تتيح الإقليمية إيجاد إطار أكثر تعبيرا عن تفضـــيلات ومصـــالح الدول المنخرطة في التكامل والمتوفرة على خصائص جغرافية وتاريخية وطبيعية متقاربة، تنتظم وفق أطر فوق- وطنية متفق بشأنها، بشكل يجسد ممارسة السيادة لدى كل دولة، ويعطي تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الأطر مهما كان نوعها طابعا بعيدا عن الإكراه، وأكثر انســجاما مع الاختيارات الواعية والإرادية لدول التكتل. في الوقت الذي تغيب فيه هذه الخاصـــية عن العولمة كمحاولة للتنميط، والحكم العالمي الذي لا يراعي الاختلافات الحادة بين المناطق إن على الصـــعيد الاقتصـــادي أو الثقافي أو الاجتماعي، ومدى اســـتعدادها للانخراط في مجموع التدابير التي "تفرضها" مؤسسات العولمة، على مجموع البلدان باعتبارها عملية دينامية لا تعرف التوقف أو الانتظار ولا يحمي الســـيادةَ من بطشـــها إلا قدرةُ الدولة على تكييف قوانينها وأوضـــاعها الســـياســـية مع متطلبات النظام الاقتصـــادي العالمي وإكراهاته. وبهذا المعنى تمثل الإقليمية مرحلة وســـطية بين الإنكفاء والتقوقع في إطار اقتصـــادات وطنية ما عاد بالإمكان عزلها عن باقي الاقتصـــادات الأخرى، من جهة، وبين الانخراط في الاقتصـــاد العالمي من خلال تحرير التجارة في الإطار المتعدد الأطراف عبر مؤسـسـات العولمة السـاهرة على بلوغ هـذا الهـــدف، على ضوء اتجـــاه "عدد كبير من الدول نحو اقتصـــادات الســـوق والاندماج في التوزيع الرأسمالي العالمي لليد العاملة"[1] من جهة أخرى.

لكن، ألا يمكن النظر للإقليمية من زاوية أنها إعلان عن تناســـل عدد من التكتلات المتنافســـة فيما يشـــبه "تقســـيما نســـقيا جديدا للعالم إلى كتل متنافســـة، فقط أن هذا التقسيم لن يكون كالسابق على أسس إيديولوجية ولكن اقتصادية"[2]؟ أي أن عالم الميل إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية هو في العمق عالم مناهض للعولمة، في كل أبعادها. لأنه لا يمكن أن نتجاهل التغيرات التي طرأت على الســـياق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، والتي كان التكامل في ظلها يعكس حالة الاســـتقطاب التي كان عليها العالم، وكان الدافعان

[1] - فرانســـيس فوكوياما، الثقة: الفضـــائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ترجمة مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط:1، 1998، ص:15.

[2] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

السياسي[1] والأمني[2] يحكمان العملية أكثر من الدافع الاقتصادي، رغم أن هذه التكتلات إنما كانت ذات طابع اقتصادي، ليطغى هذا الطابع الأخير بشكل قوي على عالم ما بعد الحرب الباردة الموسوم بالعولمة بدون منازع؛ إنه العالم الذي قال عنه فوكوياما: "ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين، حدث تقارب ملحوظ بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في شتى أنحاء العالم"[3]، جازما بأن "التركيز على الاقتصاد يكاد يكون أمرا حتميا"[4]، وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يتبع كتابه الشهير "نهاية التاريخ"، بكتاب حول الاقتصاد[5].

وفق هذه الفرضية يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية كفضاءات تتطور فيها المبادلات وحركيات الرساميل بعيدا عن إكراهات المنافسة الاقتصادية العالمية، وكنوع من "الحمائية المشروعة"[6] التي تنتهجها دول التكتل من خلال ما يتيحه لها هذا الإطار من تبادل المزايا والتفضيلات فيما بينها، وفي الآن ذاته عدم تمتيع الأطراف غير المنتمية للتكتل بهذه الامتيازات سواء تعلق الأمر بالدول المنفردة، أو التكتلات الأخرى. لكن تصورا كهذا يفترض تمتع التكتلات على اختلافها بنفس موارد القوة التي تتيح لها بالفعل خلق بيئة داخلية خاصة بها وملائمة لتطوير اقتصاداتها، وضمان نمو مطرد لمبادلاتها سواء البينية، أو الخارجية، أي تموقعا جيدا على خريطة الاقتصاد العالمي، وهو ما لا يبدو فعليا إذ أن تناسل التكتلات الاقتصادية بالأخص على مستوى الدول النامية لم يثمر تحسين وضعها بقدر ما ساهم في إعادة إنتاج ثنائية المركز والهوامش لكن هذه المرة ليس على مستوى الدول، وإنما على مستوى المجموعات الإقليمية.

---

[1] - لا يمكن أن نتجاهل أن الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو مواجهة التوسع الشيوعي، كما أن اللبنات الأولى للبناء الأوروبي إنما كانت وليدة إدراك أوربا لخطورة تزايد تأثير ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مما ولد قناعة بضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مجاراة هذه القوة، في حين شكلت النافتا ليس فقط إطارا اقتصاديا بالنسبة للولايات المتحدة يجمعها بدول أمريكا اللاتينية، ولكن فرصة لمراقبة وتوجيه نخبها السياسية والاقتصادية.

[2] - ندرج بهذا الصدد الدور الذي لعبه "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل، واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين .

[3] - فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مرجع سابق، ص: 15.

[4] - المرجع نفسه، ص:9.

[5] - أنظر مقدمة كتابه: الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، في ص:9.

[6] - طالما أن منظمة التجارة العالمية تعفي التكتلات الإقليمية من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالإضافة إلى أنها تعترف بوضوح بالاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

المطلب الثاني: أنواع التكتلات الاقتصادية وتأثيراتها

تختلف التكتلات الاقتصـــادية من حيث الإطار القانوني لكل منها والذي انطلاقا منه يحدد نطاق عملها ومداه. ويمكن للتكتل أن يقتصـر على مجرد اتفاقية تفضـيلات تجارية[1]، أو منطقة تجارة حرة[2]، ليمر إلى اتحاد جمركي[3]، ثم اتحاد نقدي[4]، كما بإمكانه بلوغ التكامل الاقتصادي الكامل. ووراء شكل التكتل القائم تنتصب أسباب تاريخية وسياسية، وأهداف مرســـومة للغرض من إنشـــائه. ولا تبتعد هذه الأهداف عن الرغبة في التأثير على مجريات الأحداث العالمية، ســـواء من خلال تكريس موقع القوة، باختلاف أنواعها، أو البحث عن تقويض منابع قوة الخصـــوم. وباختلاف الشـــروط التي توفرت لكل مجموعة من الدول، يمكننـا أن نميز بين نوعين من التكتلات الاقتصـــاديـة، تلـك التي تمكنـت من الانتظـام مؤسـساتيا وفق سـيرورة تطور اسـتندت على الاقتصـاد لتغطي مناحي أخرى (الفرع الأول)، وتلك التي كيفت أهدافها مع التحولات الدولية لكن دون أن تتحرر من شـــروط نشـــأتها الخاصة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تكتلات اقتصادية مهيكلة مؤسساتيا

لا يمكن ذكر التكتلات الاقتصـــادية المهيكلة مؤســـســـاتيا دون ذكر التجربة الرائدة للاتحاد الأوروبي باعتباره من أهم النماذج التكاملية في العالم من جهة، واعتبارها اسـتمرارا

---

[1] - ويعد هذا النوع من الاتفاقيات من أضعف أشكال التكامل، ويمكن اعتباره من المراحل الأولى له. وتقوم هذه الاتفاقيات على تعهد طرفي أو أطراف الاتفاقية بمعاملة تفضـيلية لبعضـها البعض، وتتضـمن هذه المعاملة منح مزايا وامتيازات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة، خلافا لتلك الواردة من دول خارج منطقة "التفضيل"، وتمثل منطقة الكومنولث مثالا لهذا النوع من الاتفاقيات.

[2] - منطقة التجارة الحرة هي نتاج اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل، مع احتفاظها بإمكانية سن تعريفات جمركية غير موحدة على السلع الواردة من خارج دول منطقة التجارة الحرة. ولتفادي مشاكل الاستيراد الناتجة عن هذا التباين في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء إزاء الدول غير الأعضاء، يتم إعمال "قاعد المنشأ" لمنع دخول السلع من دول خارج المنطقة إلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، ومن ثم إدخالها إلى الدول ذات التعريفة المرتفعة.

[3] - هو شكل متطور من مناطق التجارة الحرة، حيث يتم فيه الاتفاق أيضا على توحيد التعريفة الجمركية على الواردات من خارج المنطقة.

[4] - يعبر الاتحاد التقدي عن مرحلة متقدمة من التكامل تترجم بتبني عملة موحدة بين دول الاتحاد النقدي، إضـــافة إلى تبني ســـياســـة نقدية موحدة فيه، يشـــرف عليها بنك مركزي.وجدير بالتذكير أن BALASSA قد اعتبر هذه الأشكال مراحل تدريجية لبلوغ التكامل الشامل. ونكتفي في هذا السياق باعتبارها أشكالا للتكامل دون النظر في أفق تطورها إلى أشكال أخرى.

لمحاولات استعادة المبادرة الأوروبية التي ضعفت بفعل مخلفات الحرب العالمية الثانية، من جهة ثانية (الفقرة الأولى)، والتجربة الواعدة للمركوسير كتكتل من خارج الجغرافيا الأوروبية حقق نتائج لافتة (الفقرة الثالثة)، مرورا بتجربة CEDEAO التي تندرج في إطار المحاولات الإفريقية المتعددة للتكامل في محاولة لتجاوز إرث الحقبة الاستعمارية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي تجسيدا لحلم لازم الذاكرة الأوروبية المثخنة بذكريات حروب دامية واجه فيها الأوروبيون بعضهم بكل ضراوة. وعبر سيرورة طويلة، شكلت الحرب العالمية الثانية محطة هامة بالنسبة لأوروبا وهي ترى مركز القوة بدأ يدير ظهره لها، ويتركز في يد قوة غير أوروبية، لتبدأ الخطوات الأولى نحو إعادة بناء الذات، لتدارك الوضع، إذ أن أوروبا التي كانت رديفا للنظام الدولي كما تدل على ذلك الحركة الاستعمارية سابقا، أصبحت اليوم تمثل فقط نظاما فرعيا من بين نظم فرعية أخرى. وسيشكل أفول نظام الثنائية القطبية، وإعادة توحيد ألمانيا محطة ثانية وحاسمة في عملية البناء الأوروبي. وهكذا ستودع أوروبا القرن العشرين بكل ذكرياته الأليمة، ب"اتحاد أوروبي" له وزنه الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية، ولكنه لا يغطي القارة العجوز بكل مكوناتها[1]، ويعاني من تردد بعض مكوناته خاصة بريطانيا[2]، ويواجه تحديات كبيرة على المستويين الأمني والاجتماعي؛ فتوسع الاتحاد المتواصل أصبح يحمل من بذور الأزمات أكثر مما يبديه من ثمرات آنية للتوسع، إضافة إلى علاقة الاتحاد بحلف شمال الأطلسي وإمكانية بناء قوة عسكرية أوروبية، وما يحمله ذلك من استمرار وضع اليد الأمريكي على أوروبا أو مخطط مارشال الذي يرفض أن ينتهي.

[1] - بالإضافة إلى الأعضاء المؤسسين والموقعين على معاهدة روما سنة 1957، ستلتحق بريطانيا وإيرلندا والدانمارك في سنة 1972، ثم اليونان في 1981، وإسبانيا والبرتغال سنة 1986، والنمسا وفنلندا والسويد سنة 1995، وسيعرف الاتحاد أكبر عملية انضمام بالتحاق 7دول من أوروبا الشرقية سابقا، وثلاث دول متوسطية سنة 2003، ويتعلق الأمر بكل من استونيا وبولندا و التشيك وسلوفيكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتيفيا وليتوانيا ومالطا والمجر ثم انضمت رومانيا وبلغاريا في 2007، وأخيرا كرواتيا في سنة 2013.

[2] - وسينتهي هذا التردد بحسم بريطانيا في الخروج من الاتحاد بعد استفتاء يونيو 2016.

من المؤكد أن الجغرافيا السياسية لأوروبا قد عرفت تغييرا كبيرا مع دخول معاهدة ماستريخت[1] حيز التنفيذ، وإرساء الهياكل[2] التي نصت عليها بنجاح؛ مستفيدة من المعطيين التاريخي والجغرافي لبلدان الاتحاد، وازدهار المبادلات بينها، ووعيها بالمشاكل المشتركة خاصة ذات الطبيعة الأمنية. وهو الوعي الذي تعكسه شروط الانضمام للاتحاد التي لا تخرج في مجملها عن المشروع الليبرالي الديمقراطي، المميز للأمم "المتمدنة" في مقابل غيرها من الأمم، وتتلخص في: وجود نظام ديمقراطي، واحترام القانون وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات

[1] - تم توقيع هذه الاتفاقية في 7 فبراير 1992، ودخلت حيز التنفيذ فاتح نونبر 1993، أي بعد توحيد الألمانيتين، وإعلان أفول النظام الدولي الثنائي القطبية. وشكلت بديلا لاتفاقية روما، وأعطت انطلاقة عمليات الاندماج من خلال ثلاثة محاور كبرى يجب توجهها نحو الوحدة: الحياة الاقتصادية والنقدية، السياسات الداخلية، والسياسات الخارجية والأمنية .

[2] - عرف الاتحاد الأوروبي مسارا طويلا للوصول إلى الإطار القانوني الفريد الذي هو عليه اليوم، إذ يمثل إطارا فوق-وطني لمجموع أعضائه الثمانية والعشرين دون أن يتخذ شكلا فدراليا. وبفضل سيرورة التطور الذي أنضج هذا الإطار متمثلة في مجموعة من المعاهدات (معاهدة روما للجماعة الاقتصادية الاوروبية لسنة 1957، والقانون الأوروبي الموحد لسنة 1986، ومعاهدة ماستريخت عام 1992، ومعاهدة امستردام لعام 1997، ومعاهدة لشبونة سنة 2007)، تعتبر معاهدة ماستريخت محطة بارزة، كرست مجموعة من المؤسسات، وأسست لأخرى من خلال الصلاحيات الجديدة التي حولت المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي. وبضم الهيكل المؤسساتي للاتحاد أجهزة رئيسية تعكس ما يشبه السلطات الثلاث على المستوى الوطني: سلطة تشريعية، وتنفيذية وقضائية، حيث يضم:

المجلس الأوروبي، ويتكون من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيسه ورئيس المفوضية الأوروبية، ويشارك الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد في عمله. ويضطلع المجلس بتحديد اتجاه وأولويات السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، أي أنه من يرسم سياسة الاتحاد، في حين لا يضطلع بمهام تشريعية.

المفوضية الأوروبية، تتكون من مفوض عن كل بلد، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، حيث تتولى إعداد مشاريع القوانين الأوروبية الجديدة وتحيلها إلى كل من البرلمان الأوروبي والمجلس، وتسهر على تنفيذ السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي وادارة أموال وبرامج الاتحاد الأوروبي.

مجلس الاتحاد الأوروبي، ويعد الجهة الرئيسية لصنع القرار في الاتحاد، ويشارك البرلمان الأوروبي في سن التشريعات واقرار الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي. وهو يتكون من وزراء من حكومات الدول الأطراف

البرلمان الأوروبي، ويتولى المهمة التشريعية في الاتحاد على ضوء المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية، ويتعاون مع مجلس الاتحاد. ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي كل 5 سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم، لكن وفق القوانين الوطنية لكل دولة، ويتناسب مع عدد سكانها يتحدد عدد ممثليها.

محكمة العدل الأوروبية، وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، ومقرها في لوكسمبورج ، وتتكون من قاضي من كل دولة،وتختص بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه، كما يعود لها تفسير قوانين الاتحاد، وتلقى الدعاوى من جميع مواطني الاتحاد في القضايا المتعلقة به.

بالإضافة إلى الهيئات الخمس السابقة، يتوفر الاتحاد على العديد من المؤسسات التي تضمن ممارسته لاختصاصاته سواء الحصرية منها أو المشتركة مع الدول الأعضاء، ونذكر منها: ديوان المحاسبين الذي يختص بالرقابة على ميزانية الاتحاد أوج صرفها، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها.

الوطنية، وجود مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة، والتمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية، والقدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

والحديث عن أوروبا ووحدتها المأمولة لا يمكن أن يتم إلا في إطار مكون أساسي للهوية الأوروبية وهي الديانة المسيحية، بالإضافة إلى الجغرافيا الأوروبية. وشكلت هذه النقطة بالذات موضوع جدل كبير في صياغة دستور الاتحاد، حيث كان مطلب الإشارة إلى الجذور المسيحية لأوروبا من النقاط المثيرة في مسلسل بناء الاتحاد الأوروبي؛ ويحضر هنا بقوة موقف الاتحاد من انضمام تركيا، "فإذا كان رفض طلب المغرب بالانضمام سنة 1988 لا يناقش قط، فإن الحالة التركية تطرح مشاكل أكثر لأنه تتموقع في أوروبا وآسيا في الآن ذاته، وقد حسم المجلس الأوروبي في المسألة بقبول ترشيحها خلال قمة كوبنهاجن عام 2003. وإذا كانت الدواعي الاقتصادية والجيوستراتيجية ترجح كفة انضمام تركيا، تبقى تسوية مشكلي احترام حقوق الإنسان والدين وموقعه في الدولة التركية معيقة"[1].

وتمثل الشروط السابقة ما يمكن اعتباره الأرضية الصلبة للبناء الأوروبي المتجانس، فكما يقولGAUTHIER : "الاتفاق حول الفضاء الاقتصادي الأوروبي لم يوضع للحيلولة دون التحاق أطراف أخرى بالاتحاد ولكن لإرساء البنية المستقبلية لأوروبا الكبرى"[2]، والذي يشكل التجانس شرط قيامها اللازم، لأن البناء الأوروبي لم يصل إلى مستوى الدولة الموحدة أو حتى الفدرالية بقدر ما هو تعبير عن مجتمع فوق-وطني une société transnationale، يربطه R.ARON بالمبادلات التجارية، وهجرة الأشخاص والمعتقدات المشتركة والمنظمات التي تعبر الحدود والمراسيم والمنافسات المفتوحة أمام أفراد جميع هذه الوحدات"[3]. كما أن الانتماء إلى الاتحاد يقتضي أن تكون "أوروبيا وديمقراطيا وليبراليا"[4]، على اعتبار الليبرالية الديمقراطية هي الإيديولوجيا "المتناسقة والوحيدة التي تحظى بالشرعية العالمية"[5]. وهي

---

[1] - FEVRIER Jean-Marc, TERPAN Fabien, Les mots de l'union européenne: droit, institutions, politique , Presse universitaire de Mirail, Toulouse, 2004, p :10.

[2]- GAUTHIER François, Relations économiques internationales, les presses de L'université Laval, Sainte-Foy, 2ème ed, 1992, p : 221.

[3] - ARON Raymond, Paix et guerre entre les nations, op, cit, p :113.

[4] - DU REAU Elisabeth (sous la direction de) , L'élargissement de l'Union européenne: quels enjeux, quels défis?, La presse de la Sorbonne nouvelle, Paris, p : 17.

[5] - فوكوياما، مرجع سابق، ص:49 .

نتاج ل"تطور تاريخي اجتماعي وسياسي عرفته الطبقة البورجوازية في الدول الغربية الرأسمالية، تجد مرجعيتها في الفكر السياسي البورجوازي النهضوي، وفي الثورات والثورات المضادة وشرعات حقوق الإنسان التي تولدت في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"[1]. وبالتالي فهي تجسد أحد معالم انتصار الإيديولوجيا الليبرالية مادام الذي انتهى بانتهاء الحرب الباردة لم يكن الإيديولوجيا وإنما فقط الصراع الإيديولوجي الذي كان سمة النظام الدولي السابق.

ولأن اللبنات الأولى للاتحاد الأوروبي بنيت على أساس اقتصادي، ثم بعد ذلك ساهم تداخل الاقتصادي والسياسي بالسير بالمشروع على ما هو عليه اليوم، لا بد من التذكير، بأن البلدان المشكلة للمجموعة الأوروبية عقب تفكك النظام الدولي السابق (تسعينيات القرن الماضي)، لم تكن على نفس سلم القوة، ولا بالتناغم الكامل فيما بينها، وهكذا كانت "النواة الصلبة للمجموعة تتكون من ألمانيا وفرنسا ودول البنلوكس، والذي كان له في الوقت ذاته الإرادة والقدرة على تعميق سياسات الاندماج الأوروبية"[2]، بما يسمح بتذويب الحدود الاقتصادية والسياسية في إطار سياسات موحدة، لأن "السياسة التجارية التي يمارسها أي بلد هي نتاج عوامل اقتصادية وضغوط سياسية داخلية وخارجية ، وهي بناء على ذلك مصدر صراع"[3].

ولئن نجحت أوروبا في التحول إلى سوق موحدة بعملة وسياسة نقدية واحدة، فإن مستقبل الاتحاد ومآله يبقى متعلقا بما إذا كان يستطيع أن يكون "قوة سياسية وديبلوماسية تتكلم نفس اللغة وبصوت واحد في عالم غير مستقر ويبحث عن معالم جديدة وقواعد لعب جديدة، أم أنها ستكون محكومة بألا تتجاوز كونها سوقا ممتازة واسعة، بأعلى "رقم معاملات"، ولكن لا شيء آخر إلا سوقا ممتازة؟"[4]، أي بعيدة على أن تشكل قوة سياسية أو ديبلوماسية كما أشَّرَت على ذلك حرب الخليج الثانية، بفعل التردد

[1] - المختار مطيع، مشاكل سياسية كبرى وقضايا دولية في القرن العشرين، دار القلم، ط:2، 2000، ص: 276.

[2] - DU REAU Elisabeth , op, cit, p : 17.

[3]- GAUTHIER François, Relations économiques internationales, op, cit, p :222 .

[4]- MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), L'élargissement de l'Union européenne et la Roumanie: problèmes et percpectives, Publications des universités du Havre et du Rouen, 2004, p :12.

والاحتشام الذين طبعا الموقف الأوروبي نتيجة انقسامه على نفسه من جهة، وتبعية جزء من مكوناته لقوى خارج الاتحاد من جهة أخرى[1].

على ضوء السؤال السابق يمكن قراءة نزوع الاتحاد نحو التوسع، في ظل الشروط الثلاث دائما[2]، على نحوين: من جهة؛ الرغبة في استعادة المبادرة الأوروبية عبر تعظيم عناصر القوة التي تتيح هذه العملية، ومن جهة ثانية؛ حمل رسالة الرجل الأبيض المتمدن، ونشر القيم الأوروبية السابقة لسد الباب أمام أي إيديولوجيا بديلة إذ يكتسي قبول انضمام دول أوروبا الشرقية سابقا بعدين "أحدهما شبه جيوستراتيجي يتمثل في دعم استقرار القارة بمنع مأساة يوغوسلافية أخرى، وشبه أخلاقي (ديون مواطني دول أوروبا الشرقية بالنسبة لأوروبا الغربية)" [3]، إذ يصعب على الذاكرة الأوروبية المعاصرة أن تمحو المأساة اليوغوسلافية حيث "قدمت روسيا مساعدات ديبلوماسية للصرب وقدمت السعودية وتركيا وإيران وليبيا معونات وأسلحة للبوسنيين لا لأسباب إيديولوجية أو سياسة قوة أو مصلحة اقتصادية، وإنما بسبب القربى الثقافية"[4] التي كانت سببا في آلاف الضحايا الأوروبيين.

هل يشكل الاتحاد الأوروبي إحدى التطبيقات الناجحة لأطروحة "صدام الحضارات" لصاحبها هنتغتون الذي ادعى أن نهاية الحرب الباردة إعلان عن "نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى الوجود، المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون معا، الجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، الدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها"[5]؟

لقد بدأت فكرة الاتحاد على أساس اقتصادي لكنه لم يخرج عن الجغرافيا الأوروبية، وما يتعلق بها من تاريخ ومؤسسات؛ بل وإيديولوجيا، ليتوجه نحو التوسع في إطار تجاوز

---

[1] - تعتبر بريطانيا تعبيرا عن هذه الوضعية حيث تعتبر نفسها أطلسية أكثر منها أوروبية، وتاريخ علاقتها بالاتحاد مطبوعة بنوع من عدم الثقة، نظرا لنهجها سياسة اقتصادية وخارجية أكثر تقاربا مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها نأت بنفسها عن الالتزام بالعملة الأوروبية الموحدة، ليتوج هذا المسار المتردد باستفتاء 23 يونيو 2016 الذي تمخض عنه قرار البريطانيين الخروج من الاتحاد.

[2] - الانتماء للقارة الأوروبية، الديمقراطية، الليبرالية.

[3] -DE RAULIN Arnaud, « les défits de l'Europe face aux nouveaux élargissements », in MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), op, cit, p :79

[4] - هنتغتون صمويل، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص:46.

[5] - المرجع نفسه، ص:39.

الاقتصاد إلى السياسة ولكن دائما في ظل نفس الشروط البدئية، وفي أفق خلق قوة أوروبية قادرة على المعالجة الذاتية لنقاط ضعفها حيث إنه من وجهة نظر جيوسياسية، "يوكل البناء الأوروبي لأوروبا مهمة تأمين البلدان الهشة، وتقوية الديمقراطية واقتصاد السوق فيها"[1]؛ أي إرساء مفهوم الحرية في شقيها السياسي والاقتصادي، وبكل تداعياتها على المستويات كافة، فهل يستطيع الاتحاد الأوروبي النهوض بهذه المهمة، وتطوير إطاره السياسي إلى وضع أكثر تقدما؟

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يبدو الاتحاد الأوروبي "معلقا ما بين الفيدرالية fédéralisme والحكومة البينيةinter-gouvernementalisme وغير قادر على اقتراح نموذج جذاب لجواره"[2]؛ هو إطار يعيش فيه المواطن الأوروبي مزدوج الانتماء، يتجاذبه، من ناحية، انتماؤه الأكبر لهذا الفضاء الذي تُتقاسم فيه العديد من التقاليد والأعراف والممارسات، ومن ناحية ثانية، انتماؤه لدولته الوطنية في إطار نوع من الاحتماء بالخصوصية الهوياتية-الوطنية التي تطفو على السطح كلما وهن الانتماء الأكبر أو تزعزع[3]، أو رجحت كفة "الخسائر" على كفة "المكاسب"، لتترجم بريطانيا هذا القلق من خلال إعلان انسحابها من الاتحاد الأوروبي سنة 2016 منتصرة بذلك لنداء الخصوصية وحاسمة التردد الذي طبع وجودها في الاتحاد، وليطفو على السطح التقوقع القومي والهوياتي من خلال مطلب الانفصال الذي سيدشنه المكون الكطلاني في إسبانيا فيما يشبه نوعا من الردة على ما حققه النموذج الأوروبي من تجاوز لإطار الدولة الوطنية.

الفقرة الثانية: تجربة التكامل الاقتصادي في إفريقيا: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا نموذجا

ترتبط إفريقيا بتاريخ مديد من الاستغلال لثرواتها البشرية ومواردها الطبيعية، وقد شكلت الحقبة الاستعمارية للقرن العشرين إحدى الحلقات المحددة لطبيعة العلاقات

[1] -DE RAULIN Arnaud, « les défits de l'Europe face aux nouveaux élargissements », in MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), op, cit, p :79.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation, op, cit, p :14.

[3] - ترجمت بوضوح في معالجة الاتحاد لتداعيات الأزمة المالية 2008، في عدد من بلدان الاتحاد خاصة اليونان، وخطابات اليمين المتطرف في عدد من بلدان الاتحاد.

البينية الراهنة في هذه القارة وشكل الأنظمة السياسية والاقتصادية فيها. وهكذا ترتب عن موجة الاستقلال التي سادت العالم في منتصف القرن الماضي فسيفساء من الدول في إفريقيا، وفق تقسيم سياسي حضرت فيه مصالح القوى الاستعمارية السابقة وأجنداتها الخاصة، وغاب عنه أي استحضار للواقع القبلي والعرقي المتجذر في القارة، مما أفرز دولا تعاني مشاكل التنمية والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الصراعات الحدودية.

في ظل هذه الأوضاع، شكل التفكير في أنماط من التكتل هاجس الدول الإفريقية المختلفة، وبادرت إلى اعتماد أشكال مختلفة منه، وكان التكامل الاقتصادي والسياسي المفتاح الذي بإمكانه "ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبقاءviabilité الدول والسلم بينها من جهة أخرى"[1]، كما أن التكامل حسب GILPIN، ومنذ عقود هو "الاستراتيجية التي يبدو أن الدول اختارتها لتدعيم وضعها التقليدي كبلدان مهيمنة في النسق الرأسمالي العالمي، أو لاكتساب مناعة في مواجهة الآثار السلبية للعولمة"[2]، لكن هذه العملية مشروطة بمجموع التحديات التي تطبع واقع إفريقيا والتي "تبدأ من صعوبة الولوج للخدمات العمومية، لتصل إلى التهديدات بل المخاطر الإرهابية، مرورا بتواتر الصراعات الداخلية، وكل الأشياء التي تؤثر على استقرار القارة، وتعقد حكامة شؤونها. تتظافر هذه التحديات مع ظرفية دولية ونظام دولي وعلاقات قوة لا تصب في مصلحة القارة"[3]. ويمكن رصد هذه التحديات في صور متعددة ومستعادة في مختلف تجارب التكامل التي تعج بها الساحة الإفريقية؛ فإفريقيا هي "القارة التي ظهرت فيها التجارب الأولى للتكامل الإقليمي بمبادرات السلطات الاستعمارية"[4]؛ ولم تكن استراتيجية التكامل الاقتصادي "نتاج تفكير داخلي من الأفارقة، فقد كانت مفروضة في البداية من سلطات الاستعمار لتصبح بعد ذلك

[1]- DIAKITE Moussa, Le défit de l'intégration économique en Afrique de l'ouest (Etudes et suggestions), L'Harmattan, Paris, France, 1997, p :11.

[2] - In : SOUARE K.Issaka, « Regard critique sur l'intégration Africaine : Comment relever les défis », l'Institut d'Etudes de Sécurité, Tshwane, Afrique du Sud, Paper :140, Juin, 2007, p :1. www.files.ethz.ch/isn/98928/PAPER140_French.pdf. (consulté le11/8/2017).

[3] - MANDE Issiaka & MBALLA Charlie, « L'Afrique est-elle partie ? », Transformations, Revue Interventions Economiques, Mars, 2017 (hors série), p :2.
https://interventionseconomiques.revues.org/3156. (consulté le: 26/8/2017).

[4] - DIOUF Makhtar, « Mondialisme et Régionalisme Le "nouveau régionalisme" en Afrique », CODESRIA - BIT,Août 2002, p :16.
www.ilo.org/public/english/wcsdg/docs/diouf.pdf.

موكولة لخبراء من مواطني المستعمر القديم"[1]. وإفريقيا هي أيضا القارة التي تحتضن مفارقة صارخة فهي تتوفر على ما يفوق العشر مجموعات اقتصادية، وهي "وضعية فريدة في العالم تشكل عقبة حقيقية أمام نجاح التكامل الاقتصادي"[2]؛ فكثرة المجموعات بقدر ما تحيل على الرغبة في تحقيق التكامل بقدر ما تعكس حجم العوائق التي تنتصب أمامه. ويعبر M. DIOUF على هذا الواقع ب"التكامل التجزيئي intégration- balkanisation" والذي يقصد به "التوجه لدعم التكامل الإقليمي بين مجموعات صغيرة من الدول"[3] كأطر لتنسيق السياسات الاقتصادية بينها[4] والتي تعتبر شرطا للتكامل الاقتصادي. وسنقتصر، في هذا السياق، على تجربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO[5] كإحدى التجارب التي لفتت الانتباه إليها باعتبارها "التجمع الإقليمي الأكثر اندماجا في المنطقة الغربية للقارة"[6].

ويعتبر هذا التكتل الذي دخل عقده الخامس إحدى ثمرات المراجعات التي قامت بها مجموعة من دول غرب إفريقيا لمنظورها للتكامل[7]، ففي سبعينيات القرن الماضي انطلقت هذه البلدان من "وعيها بالضرورة القصوى لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي لدولها وتنشيطه وتشجيعه بهدف تحسين مستوى حياة شعوبها"[8]، واحتفظت بهذا الطموح في اتفاقيتها المعدلة سنة 1993، في حين انتقل الهدف النهائي من الاتفاقية، كما نصت على ذلك ديباجتها، من بلوغ "تنمية اقتصادية متسارعة ومستدامة لدولها، وإحداث مجتمع

---

[1] - Ibid, p : 3.

[2] - Ibid, p : 7.

[3]- Ibid, 5 : 5.

[4]- هنا تَحْضُر العديد من المجموعات نذكر منها السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا COMESA، واتحاد المغرب العربي UMA، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEAC ،والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، وتجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD ، ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC والسلطة بين الحكومية للتنمية IGAD ومجموعة شرق إفريقيا CAE.

[5] - وضم هذا التكتل كلا من نيجيريا ومالي السنغال وغينيا وغينيا الاستوائية وبوركينافاسو وساحل العاج والنيجر وبنين والطوغو وغانا وليبريا وسيراليون وغامبيا وجزر الرأس الأخضر وموريتانيا، لكن هذه الأخيرة ستنسحب سنة 2000 ليبقى التكتل مكونا من خمس عشرة دولة.

[6] - MAREI Nora, « Régionalisation entre Maghreb et Afrique de l'ouest : regard géographique », Transformations, Revue Interventions Economiques, Mars, 2017 (hors série), p :33.

[7] - تجدر الإشارة غلى أن فكرة تكتل بلدان هذا الإقليم كانت وليدة حقبة الستينيات من القرن الماضي أي قبل نيل مجموع الدول لاستقلالها، كما أن المفهوم الأكثر حضورا في الاتفاقية المنشئة لهذا التكتل كان هو التعاون coopération، ولم يظهر مفهوم التكامل intégration إلا في الاتفاقية المعدلة لسنة 1993.

[8]- Traité de la CEDEAO (1975) & (1993), préambule.

متجانس من شأنه تحقيق وحدة بلدان غرب إفريقيا، خاصة من خلال حذف عوائق حركة السلع والرساميل والأشخاص بشتى أنواعها" في اتفاقية 1976، إلى "بلوغ تنمية اقتصادية متسارعة ومستدامة للدول الأعضاء من شأنها بلوغ الوحدة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا" في اتفاقية 1993، وهو ما يمكن اعتباره تغيرا في النظر بالنسبة لأهداف التكتل، من خلال التركيز على بلوغ الوحدة الاقتصادية لبلدان التكتل عوض الوحدة السياسية، مما يحيل على التأثير الكبير لظاهرة العولمة وانتصار البراديغم الليبرالي، الذي يمكن لمس تأثيره سواء في الجانب الاقتصادي أو على مستوى الحياة السياسية في بلدان التكتل بصفة خاصة وإفريقيا عموما. ومن الجدير بالذكر أن هذا التكتل قد نجح في تجاوز الاستقطاب فرانكوفوني – انجلوفوني الذي عادة ما يلقي بظلاله على العلاقات البينية في إفريقيا، إذ يضم دولا من التوجه الأول وأخرى من الثاني[1]، كما أنه يضم دولا متفاوتة من حيث مقومات قوتها سواء الديمغرافية أو الاقتصادية أو الطبيعية أو الثقافية، وكذا مدى تمتعها بالاستقرار السياسي، إذ إن منطقة غرب إفريقيا من المناطق التي يسودها الاضطراب، وتخترقها المشاكل الأمنية بشتى أنواعها، مما سيفرض على التكتل الاتجاه لمعالجة المشاكل الأمنية المرتبطة بالاستقرار السياسي على اعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التكامل المنشود، من خلال تحقيق تنمية مستدامة في مجموع دول التكتل.

وتنخرط CEDEAO في معالجة المشاكل الأمنية المرتبطة بهذا الحيز الجغرافي الذي يحتضن العديد من التوترات، حيث يندرج ضمن مهامها، بمقتضى المادة 58 من ميثاقها المعدل، العمل على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والتعاون من أجل إنشاء وتعزيز الآليات المناسبة لمنع نشوب النزاعات سواء بين الدول الأعضاء، أو داخلها.

ووعيا من المجموعة بحجم التحدي الذي يطرحه تناسل النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في المنطقة وتأثيره السلبي على طموحها في تحقيق التكامل الاقتصادي، اعتمادا على "قناعة مشتركة بكون غياب الاستقرار السياسي يشكل أحد الكوابح الكبرى لسياسات التنمية"[2]، عملت المجموعة على بلورة البرتوكول المتعلق بآلية

[1] - ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى انتظام الدول ذات التوجه الفرنكوفوني الثمانية في إطار اقتصادي آخر هو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA .

[2] RAPPORT ANNUEL 2012 de la CEDEAO, Intégration et stabilité politique en Afrique de l'Ouest, Abuja, Décembre 2012, p : 100.

تدبير وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن[1]، الذي تم التوقيع عليه في الأنفاس الأخيرة من القرن السابق[2]، حيث كانت تسعينيات هذا القرن "حاسمة في تطور CEDEAO إلى منظمة قادرة على التدخلات الديبلوماسية والعسكرية أيضا في حالة التهديد الكبير لأمن دولة عضو أو فضاء المنظمة في مجموعه"[3]. وتعمل هذه الآلية وفق إطار مؤسساتي يضم ثلاثة مستويات "مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ومجلس الوساطة والأمن المكون من تسع دول ينتخب المؤتمر سبعة منهم دوريا لمدة سنتين قابلة للتجديد، ورئاسة CEDEAO"[4]، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تبقى ذات طابع أمني بالدرجة الأولى.

وتعتبر CEDEAO هي "المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية تسوية الصراعات"[5]، ونجحت في التدخل في عدد منها، وتحاول ترتيب الوضعية الملائمة لانطلاق اقتصادي في مجموع الدول المنضوية تحتها. وتفترض هذه الوضعية وجود بيئة أمنية يطبعها السلام والاستقرار بالدرجة الأولى كمدخل لبناء الدولة في ما بعد استقلال الدول الإفريقية، كمرحلة لم يتم بلوغها بشكل سليم، وبالتالي كل محاولة للقفز عليها ستعيد إنتاج الفشل في "استيراد" النماذج الاقتصادية والسياسية المنتمية لشروط ثقافية وحضارية أخرى.

---

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/rapport-annuel-2012_fran_o_ais_version-finale.pdf.

[1] - بمقتضى البروتوكول، كان من مهام المنظمة –كما يشير إلى ذلك اسم البروتوكول- العمل على الوقاية من النزاعات، ولكن أيضا إدارتها وحلها، والحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة، وكذلك التدخل الإنساني، ومحاربة الجريمة العابرة للحدود..

[2] - فى دجنبر 1999، بلومى بالطوغو، (وتم تتميمه بالبروتوكول الإضافى فى دجنبر 2001 والمتعلق بالديمقراطية والحكامة الجيدة) وقد أسسَ لإنشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات وعُرفت باسم " ECOMOG"،باشرت مهاما قبل البروتوكول نفسه من خلال تدخلها فى ليبريا 1990، وغينيا بيساو سنة 1997، ثم سيراليون 1998، وبعد ذلك فى ساحل العاج سنة 2002. ليتم فى سنة 2004 تحول ECOMOG إلى "قوة الردع التابعة للمنظمة" بقرار من قمة المجموعة، وذلك فى إطار تشكيل قوة التدخل والردع التابعة للاتحاد الأفريقى، التى أُوكلت إليها مهمة التدخل لحفظ الأمن والاستقرار فى أىَّ بلدٍ فى القارة يشهد اضطرابات مسلحة.

[3] - YABI GILLES Olakounlé, Le rôle de la CEDEAO dans la gestion des crises politiques et des conflits cas de la Guinée et de la Guinée Bissau, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Régional, Abuja, Nigeria, Septembre 2010, p : 10.

[4] - RAPPORT ANNUEL 2012 de la CEDEAO, op, cit, p : 100.

[5] - الشافعي بدر حسن، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: 1، 2009، ص: 5.

الفقرة الثالثة: الميركوسيرMERCOSUR

بعيدا عن الجغرافيا الأوروبية بكل ما يلتصق بها من مفهوم المركزية الغربية، ونموذج الإنسان المتمدن والأمم المتمدنة، والتجربة الإفريقية المثخنة بالصراعات والتجاذبات، بدا الإحداث التدريجي ما بين 1985 و 1991، في أمريكا الجنوبية؛ لفضاء اقتصادي تحت مسمى الميركوسير MERCOSUR[1] حدثا مميزا، باعتباره "حلقة ضمن حلقات أخرى من بناء التكتلات الاقتصادية أو التجارية والتي كان من أهمها الأحدث والذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك منذ يناير 1994"[2]، وهي تندرج في إطار إعادة نظم العلاقات الدولية في إطار مجموعات إقليمية متضامنة ومتكاملة، تهدف إلى تحقيق التنمية لبلدان كل مجموعة، وتحقيق الرفاه لشعوبها في محاولة لاستنساخ التجربة الأوروبية التي كان لها، بريقها كتجربة رائدة تخضع لسيرورة تطور غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة.

وضم تجمع MERCOSUR أربع دول هي البرازيل الأرجنتين الباراغواي والأوروغواي، بعد أن نجحت البرازيل والأرجنتين في تجاوز إرثهما الثقيل من الخلافات، وبفعل التحولات السياسية الداخلية في كل من البلدين، بدخولهما مرحلة إرساء الديمقراطية منذ منتصف الثمانينات من القرن السابق، وهو ما مهد الطريق أمام التجربة التكاملية التي يمكن اعتبارها تجاوزا شجاعا لعقود من عدم الثقة بين الجيران، وتجاوزا لآثار التقسيم السياسي الملتهب[3] للأقاليم بين هذه الدول، وللتبعية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية إذ إن "الاتفاقات بين دول أمريكا اللاتينية كانت دائما تنظم في تبعية متزايدة للولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مؤتمرات منظمة الدول الأمريكية OEA"[4]، والتي كانت آثارها واضحة من

---

[1] - تم إحداث المركوسير بمقتضى اتفاقية Asuncion في 26 مارس 1991، والتي شكلت استعادة لمقتضيات ميثاق بيونس أيريس (يوليوز 1990) المتعلق بآليات ووسائل تكوين سوق مشتركة شكلت موضوع المادة الأولى من هذه الاتفاقية. وتمثل هذه الاتفاقية اتفاقية إطارا تتم تكملتها باتفاقات خاصة، يتم التفاوض بشأنها وفق التطور الذي سيعرفه التكتل.

[2] - MÉRIAN Jean-Yves, "Le MERCOSUR, les voies nouvelles de l'intégration : Brésil – Argentine – Uruguay – Paraguay", in Géopolitiques des mondes lusophones, Maison des pays ibériques, Centre d'étude d'Afrique noire (Institut d'études politiques de Bordeaux), L'Harmattan, 1994, p : 75.

[3]- نذكر هنا بالخصوص الاحتقان الذي ساد علاقات الأرجنتين بالبرازيل منذ القرن التاسع عشر، وهو الاحتقان الذي يعتبر استمرارا للتنافس الإسباني البرتغالي في المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية في القرن الثامن عشر حول السيطرة على حوض PLATA.

[4] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :81.

خلال الفراغ الكبير الذي عاشته هذه الدول إبان انخراط الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية.

في الآن ذاته، لا يمكن تجاهل تأثير حالة الاستقطاب الدولي على مآل المسار التكاملي في أمريكا اللاتينية[1]، وكذا طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان الأمريكية، خاصة مع عسكرة[2] عدد منها، وما أفرزه ذلك من تداعيات على هذا المسار.

تعتبر الجمعية الأمريكية اللاتينية للتبادل الحر ALALC [3] أحد الأطر التي حاولت تجاوز وضعية التبعية، والعمل خارج منظمة الدول الأمريكية بمنطق تكاملي، لتتطور التجربة في الثمانينات إلى إطار آخر هو الجمعية الأمريكية اللاتينية للتكامل ALADI والتي تعتبر "تحيينا لALALC "[4]، التي كانت "حصيلتها سلبية"[5]. وقد ضم الإطار الجديد بالإضافة إلى الأعضاء السابقين في ALALC بوليفيا والمكسيك، وتم الرفع من سقف الأهداف إلى إحداث منطقة تفضيلات اقتصادية، وإرساء آليات ضريبية وجمركية مناسبة للأطراف، وإحداث آليات للتشاور، بالإضافة أنها شكلت خطوة على درب القطيعة مع الوصاية الأمريكية، إذ شكلت "لأول مرة اتفاقية تعطي مفهوما لأمريكا اللاتينية، ولا يعني الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما كانت شريكا أو وصيا لا غنى عنه"[6]، كما أنها تعتبر "مرحلة نحو إنشاء سوق مشتركة"[7] لأنها شكلت إطارا لاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول ALADI، دون أن تكون ملزمة لجميع الأطراف، وهو ما يجعل ALADI "البيت المشترك لجميع

---

[1]- ونعني بالأخص الحضور المحدد لموضوع الديمقراطية وحسمه في تعطيل المسار التكاملي أو التسريع به.

[2]- كانت ثمانينيات القرن الماضي واعدة بالنسبة لأمريكا اللاتينية التي نجحت في تحقيق انتقال ديمقراطي سلم بمقتضاه الجنرالات سدة الحكم لرؤساء منتخبين ديمقراطيا من الشعب، وباستثناء التدخل العسكري الأمريكي في بنما، والانقلاب العسكري في هايتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، يمكن القول إن هذه القارة قد نجحت في احتضان الديمقراطية الليبرالية في شقها السياسي والاقتصادي، مما مهد الأرضية أما التفكير في مسار تكاملي على أسس جديدة.

[3]- وتضم 9 دول هي: الأرجنتين والأوروغواي والباراغواي والبرازيل، والشيلي والبيرو والإكواتور وكولومبيا وفنزويلا، وشكل تحرير المبادلات في المنطقة سقف أهدافها، مما جعل النتائج المتوصل إليها متواضعة.

[4] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :83.

[5] - DABENE Olivier, « L'intégration régionale en Amérique latine :Le Mercosur », Les études du C E R I (Centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 8, novembre 1995, p :2.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-01010092/document. (Consulté le:30/6/2016).

[6] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :83.

[7]- DABENE Olivier, op, cit, p :2.

عمليات التكامل الاقتصادي التي تنمو في المنطقة"[1] . غير أنه رغم ما يحسب لALADI من إنجازات إلا أنها بقيت مقتصرة على التجارة وحسب وهنا كان من الطبيعي البحث عن إطار يعالج نقطة الضعف هذه.

حفلت ثمانينيات القرن الماضي بمجموعة من الأحداث التي جعلت دول أمريكا اللاتينية تتوفر على الدوافع الكافية للتوجه نحو علاقات بينية أكثر تطورا، فمن ناحية، ساهمت حرب المالوين سنة 1982 بين الأرجنتين وبريطانيا وانحياز الولايات المتحدة للجانب البريطاني في ميلاد وعي جديد بأن لا مستقبل لأمريكا اللاتينية بدون تكامل حقيقي بين أقطارها، وأنه لا يمكن الرهان دائما على أمريكا البيضاء المزهوة بأصولها الأوروبية.

ومن ناحية ثانية، شكل التغيير على مستوى النظام السياسي في أكبر دول المنطقة وأكثرها تنافسا وتسابقا على الزعامة، والأكبر مديونية؛ البرازيل والأرجنتين، مناسبة لتراجع العقيدة العسكرية فيهما، والتحول من خصمين إلى شريكين، بعد أن عرفت الديمقراطية طريقها إلى البلدين، لتفسح المجال أمام تصور أكثر واقعية في ظل عولمة اقتصادية جارفة، وفي ظل تكتلات اقتصادية أثبتت نجاعتها سواء في أوروبا أو آسيا، بل وشكلت مصدر إزعاج للاقتصاديات الأمريكية التي كانت تعتمد الاتفاقيات الثنائية مع عدد من البلدان خارج أمريكا، فأصبحت بحكم الواقع الجديد تعاني من ضعف قدراتها التفاوضية منفردة في مواجهة تجمعات اقتصادية تزداد قوة يوما بعد يوم.

بناء عليه، يمكن القول إن لبنة البناء الأمريكي اللاتيني الجديد تتمثل في التقارب بين الأرجنتين والبرازيل، والتي تطلبت سنوات من بناء الثقة[2]، لتتوج في مارس 1991 بإنشاء السوق المشتركة والتي التحقت بها كل من الأوروغواي والباراغواي في استعادة وتنقيح لمقتضيات ALADI، وتعميق تدريجي للتبادل الحر بين البلدان الأربعة في إطار تكتل

---

[1]- PEÑA Felix, « Le Mercosur et ses perspectives : une option pour l'insertion compétitive dans l'économie mondiale », Séminaire sur Les perspectives des processus d'intégration sous-régionale en Amérique latine et en Amérique du Sud, IRELA-BID-CEE, Bruxelles, 1er-5 novembre 1991,In DABENE Olivier, op, cit, pp :2-3.

[2] - تعتبر الفترة من 1986 حيث الإعلان عن ميثاق التكامل البرازيلي الأرجنتيني، في بيونس ايريس، إلى يوليوز 1990 حيث إرساء ميثاق بيونس إيريس فترة لبناء الثقة بين البلدين تخللتها العديد من المواثيق، منها ميثاق الصداقة الأرجنتينية البرازيلية سنة 1986، ومعاهدة التكامل والتعاون والتنمية بين البلدين سنة 1988.

اقتصادي فرض نفسه بقوة هو الميركوسير MERCOSUR، حاول أن يتجاوز ثغرات ALADI من خلال عدم الاقتصار على الجانب التجاري والاقتصادي، وذلك بمعالجته لمجموعة من الجوانب التي تجعل منه نموذجا للتكامل في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وسيعرف هذا التكتل انضمام فنزويلا سنة 2012[1]، وتصبح خامس عضو، مساهمة بذلك في توسيع هذا التكتل، ودعم قدراته من خلال استفادته من الريع النفطي الفينزويلي المستثمَر. فهل يمكن الحديث عن تجربة قريبة من التجربة الأوروبية؟

من الجدير بالذكر أن "التكامل الاقتصادي والسياسي لبلدان أمريكا اللاتينية له تاريخ طويل، ربما أطول من مثيله الأوروبي، لكن مع فارق جوهري؛ ففي الحالة الأمريكية اللاتينية كان التكامل مرتكزا على النوايا والوعود أكثر منها التزامات ملموسة يتوجب احترامها"[2]، وبذلك يعتبر المركوسير نوعا من القطع مع هذا المنطق، لكنه يبقى "أداة للتعاون أقل فعالية من الاتحاد الأوروبي"[3]، بل يمكن القول أنه لازال يحمل بذرة الاختلال التي كانت تعاني منها ALADI، حيث أن نظام المركوسير نظام بين-حكومي intergouvernemental، مرتكز على التجارة، ويتخذ قراراته بإجماع الدول الأعضاء عبر جهازه الأعلى: مجلس السوق المشتركة، والذي يسهر على تنفيذ قراراته الجهاز التنفيذي للمركوسير؛ مجموعة السوق المشتركة التي تتمتع قراراته بالإلزامية تجاه الدول الأعضاء. لكن ذلك لم يمنع أن هذا التكتل والظروف المحيطة بنشأته قد ساهمت في تعظيم عناصر قوة[4] الدول الأعضاء، وبروز إحدى أهم القوى الصاعدة فيه، والتي تسعى اليوم إلى التحول

[1] - باشر التكتل معالجة انضمام فينزويلا منذ 2005، لكن الأمر لم يكن محل إجماع، ولم يتم هذا الانضمام إلا سنة 2012، في فترة تعليق عضوية الباراغواي، المعارض الرئيس لانضمامها بعلة نظامها السياسي، على إثر الانقلاب على الرئيس الباراغوي.

[2] -DE AMMEIDA .P.Roberto, « l'intégration de l'Amérique de sud : une perspective historique et un bilan », in Intégration en Amérique du sud(éd : GIRAULT Christian A.), Presse Sorbonne Nouvelle, 2009, pp : 23-24.

[3]- Yves Chapellier, « Le Venezuela intègre le Mercosur », La Croix, 1er août 2012.
http://www.la-croix.com/Actualite/S-informer/Monde/Le-Venezuela-integre-le-Mercosur-_NG_-2012-08-01-837666, (Consulté le :30/6/2016).

[4] - بإنشاء المركوسير تم تجميع عدد من عناصر القوة في إطار مشترك نذكر أهمها: يضم هذا التجمع البرازيل بعدد سكان يتجاوز 165 مليون نسمة، وثروات طبيعية متنوعة، تصنف ضمن القوى الاقتصادية العشر الأوائل في العالم، ومن أكبر الدول المصدرة للسلاح، ثم فنزويلا بثرواتها النفطية الكبيرة، ونظامها السياسي المناهض للتبعية، والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي بمؤهلاتها البشرية، ووضعها كأسواق عالمية، خاصة مع تمكنها من اجتياز فترة الكساد مع نهاية القرن الماضي، بالإضافة إلى تنوعها الثقافي الذي

من قوة إقليمية إلى قوة دولية، تطالب بإجراء تعديلات على النظام الدولي الراهن من خلال إعادة النظر في تركيبة عدد من مؤسساته، ونقصد هنا البرازيل.

أفرز نجاح المركوسير تعديلا على العلاقات الدولية التي سادت أمريكا اللاتينية، وأثر على محيطها بشكل كبير، أغرى دولا[1] بالتقدم بطلبات الانضمام للتكتل، كما دفع دولا أخرى إلى التوجه نحو إقامة تكتل جديد منافس يترجم التخوفات التي ولدها لديها المركوسير، ونقصد هنا بالضبط تكتل النافتا الذي ضم الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، كما قاد عددا من التكتلات القديمة إلى إعادة النظر في إطارها التنظيمي.

الفرع الثاني: تكتلات بطبيعة خاصة

لم تحظ كل التكتلات الاقتصادية بتنظيم مؤسساتي يقود إلى التكامل، فاكتفى بعضها باتفاقيات التجارة الحرة كما هي حال النافتا (فقرة أولى)، فيما غاب أي أفق تكاملي على بعض التجارب لعقود من الزمن قبل أن تعيد النظر في أهدافها مثل الآسيان (فقرة ثانية)، فيما استطاعت أخرى أن تصل فعلا للانتظام مؤسساتيا لكنها لم تستطع التحرر من شروط نشأتها التي لم تكن اقتصادية محضة مثل منظمة شنغاي للتعاون (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: النافتا

جاءت النافتا[2] في تسعينيات القرن الماضي، بالموازاة مع خضوع برنامج الاتحاد الأوروبي للنقاش، فكان تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أي توجه حمائي لأوروبا من شأنه تقويض الأسواق أمامها، أو انتزاع تنازلات تجارية منها. لكن دون أن نسقط التخوف

لم يشكل مصدر توتر لها، وامتدادها على مساحة 13 مليون كلمتر مربع، وبساكنة تناهز 300 مليون نسمة. كل هذه المعطيات ساهمت في انتقال دول التكتل من دول غارقة، جميعها، في المديونية الخارجية، إلى قوى اقتصادية مؤثرة في السياسة الدولية (مع اختلاف الدرجات بين الدول الخمس).

[1] - نشير هنا للدول الشريكة للمركوسير وهي: الشيلي وبوليفيا وكولومبيا والإكواتور والبيرو، نيوزلاندا بصفة ملاحظ.

[2] - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وقد نصت على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاث بالتدرج حيث أمهلت المكسيك إلى سنة 2008، أي عشر سنوات بعد التزام الطرفين الآخرين، مع السماح لها بإبقاء تعريفتها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم.

من القوى الآسيوية الصاعدة بما فيها اليابان، وتكتل أمريكا الجنوبية التي تحاول أن تشب عن الطوق الأمريكي.

كان التكتل الكندي الأمريكي المكسيكي إذن إجابة على تخوف من أن تصبح أوروبا قوة اقتصادية عظمى، يصبح معها الأورو والاقتصاد الأوروبي عموما أكثر قوة من الدولار، والاقتصاد الأمريكي، عبر التأثير على اتجاهات الاستثمارات العالمية. كما أنه يندرج في إطار تغيير الولايات المتحدة من سياساتها الخارجية وبالأخص تجاه ما تعتبره تاريخيا "حديقتها الخلفية"، إذ استعاضت عن سياسة منح القروض بسياسة فتح الأسواق وإمكانية التنسيق، في تفعيل لعقيدة "القوة الناعمة".

هدفت الولايات المتحدة من خلال هذه الاتفاقية إلى إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق انتقال السلع والخدمات بين الدول الثلاث، كما كانت تبحث عن زيادة فرص الاستثمار في المنطقة، ومعالجة مشكل البطالة في المكسيك الذي كان يلقي بظلاله على الولايات المتحدة من خلال تعقد مشكل الهجرة إليها وتداعياته. وإضافة إلى ذلك فالنافتا هي إعلان ميلاد سوق واسعة قادرة على استيعاب السلع والخدمات المنتجة في هذه الدول.

صحيح أن القارة الأمريكية قد عرفت عدة تجمعات إقليمية[1] خلال القرن الماضي سواء منها الشمالية أو اللاتينية، لكن اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية يبقى ذا طبيعة خاصة للاعتبارات التالية:

1- انتماء هذا التكتل الإقليمي، زمنيا، لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في اتفاقية للتجارة الحرة في أواخر 1992، لتدخل حيز التنفيذ في فاتح 1994 بعد مصادقة الأجهزة التشريعية في البلدان الثلاث على مقتضياتها.

2- ضمت الاتفاقية بلدا يصنف من الاقتصادات الكبرى في العالم، وآخر يعيش إشكالات اقتصادية حقيقية (المكسيك)، لذلك شكل التدرج في إزالة الحواجز التجارية من خلال تمتيع المكسيك بأجل عشر سنوات نوعا من دعم وتأهيل الاقتصاد المكسيكي، في

[1]- بالإضافة إلى المركوسير، نذكر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (اليوناسور)، ومجموعة دول الأند (can)، ومجلس الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية، والنافتا...

إطار ما يمكن اعتباره علاجا للمشـــاكل التي يصـــدرها هذا البلد لجواره بفعل وضـــعه الاقتصادي المتأزم، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية وتداعياتها.

3- ميزت الاتفاقية بين الحيز الداخلي (الدول المنضوية تحت لوائها)، والحيز الخارجي، حيث تم الاحتفاظ بالتعريفة الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم، فيما أقرت إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاث.

4- غطت الاتفاقية بخصوص تحرير المبادلات كلا من السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية، كما شملت عدة قطاعات منها السيارات و الزراعة والطاقة والخدمات المصرفية، والنقل بالإضافة إلى موضوع البيئة.

5- من نقاط قوة الاتفاقية، قوة أجهزتها، وعلى رأســـها لجنة التبادل الحر التي تتكون من وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق مقتضياتها، بالإضافة إلى توفرها على آلية لفض النزاعات، وأخرى لمراقبة القواعد الجمركية وحل القضايا المتعلقة بها.

الفقرة الثانية: الآسيان

تمثل التكتلات الاقتصادية السالفة الذكر نماذج لتفعيل فكرة قائمة على البحث عن أسباب تحقيق الرفاه للشعوب، والقوة للوحدات السياسية عبر تقوية مراكزها التفاوضية، من مدخل اقتصـــادي ولكن بأبعاد ســـياســـية، ووفق تصـــور تكاملي تدريجي يأخذ في عين الاعتبار خصوصيات الدول المعنية والتي تتسم عادة بالاختلاف، سواء على مستوى نموها الاقتصـــادي أو مؤهلاتها الطبيعية والبشـــرية أو أنظمتها الســـياســـية. ويبقى المشـــترك بين التجارب الســـابقة اعتمادُها على الجغرافيا كمحدد ل"إقليميتها"، حيث أن البلدان المتكتلة غـالبـا مـا تنتمي لنفس الحيز الجغرافي. لكن المثير للاهتمـام هو ظهور تكتلات يمكن نعتهـا ب"خارج إقليمية"، تجمع عددا من الدول التي لا تنتمي لنفس الرقعة الجغرافية مثل تكتل APEC، إضـافة إلى بعض التجارب التي تم إنشـاؤها ليس بدافع اقتصـادي ولكن إيديولوجي سـياسـي خاصـة تلك التي نشـأت في ظلال الثنائية القطبية للقرن السـابق وأبرز مثال عليها رابطة الآسيان.

وبـالفعـل، ففي أوج الحرب البـاردة، في ســـتينيـات القرن المـاضـــي، قررت خمس دول آســـيوية متوجســـة من الزحف الشـــيوعي في القارة الآســـيوية -هي: ماليزيا وأندونيســـيا وسـنغافورة وتايلاند والفلبين- إنشـاء رابطة دول جنوب شـرق آسـيا ASEAN، لكبح هذا المد

القادم سواء من فيتنام أو بورما أوكمبوديا وغيرها. وبناء على هذا الهدف، فقد كانت هذه الرابطة إطارا للتعاون لتحقيق هدف سياسي أكثر منها إطارا للتكامل بأهداف اقتصادية، أي أنه ارتكز على معالجة المشاكل المشتركة المعلنة والحالَّة، ولم يحدد آفاقا لتطوره خارج هذه المشاكل التي شكل كل منها موضوع اشتغال لجان خاصة في إطار التعاون بين البلدان المذكورة لحلها، وهنا فرادة التجربة بالنسبة لهذا التكتل، إذ "أنه الوحيد ضمن التجمعات الجهوية الموجودة الذي لا يتوفر على ميثاق"[1]، بل إنه "يتعارض مع أي أفق للتكامل، لأنه حسب المؤسسين له "الإطار المؤسساتي لا يخلق تضامنا بطريقة سحرية""[2]. وليس معنى ذلك غياب التفكير في التكامل بشكل مطلق بقدر ما يتعلق الأمر بنظرة خاصة للمسألة حيث لا يتم تحديد أفق التجربة في الوصول إلى التكامل أو الاندماج كهدف أسمى بل يتم النظر للتكامل كوسيلة تستعين بها الدول المعنية لتحقيق أهدافها سواء منها المشتركة، أو الخاصة بكل بلد في إطار المعادلة البديهية ما بين المكاسب والالتزامات والتي تقتضي رجحان كفة الأولى على الثانية بالنسبة للجميع. وبناء عليه، يمثل الآسيان نموذجا "آلية instrument لتدبير التوجهات الوطنية les nationalismes والاعتمادات المتبادلة les interdependences"[3].

وفي ثمانينيات القرن الماضي، وبداية انتعاش التكتلات الاقتصادية في هذه الفترة وما ترتب عن سياساتها التفضيلية من نتائج سلبية على الأطراف خارج كل تكتل، بدت الرابطة في حاجة إلى مراجعة أهدافها والتحول إلى مشروع تكتل اقتصادي من خلال مباشرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 1991، بهدف الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية في أفق خمس عشرة سنة. ويبدو هذا التطور في توجه الرابطة منسجما كثيرا مع التحولات التي عرفها النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة، ومع التحولات التي عرفتها هذه الدول نفسها على مستوى طبيعة أنظمتها السياسية (إذ انتقلت من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية وفق معايير الليبرالية السياسية)، حيث تغيرت الأهداف والدوافع في الآن ذاته، وأصبح الاقتصاد في قلب صناعة السياسة الدولية في كل المناحي، مما يفسر انتقال

1- BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, L'Harmattan, Paris, France, 1988, p :12.

2 - Ibid, p :9.

3- 3- BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, L'Harmattan, Paris, France, 1988, p :9.

الرابطة نحو نموذج التكامل الاقتصادي المرن، الذي لا يقتصر على الدول الأعضاء فقط، بل يسعى لتنويع علاقاته مع أطراف أخرى[1] من خلال إقامة مناطق تجارة حرة معها.

وإذا كانت التجربة الأوروبية تمثل المرجع الذي تعقد وفقه المقارنات بين التكتلات الاقتصادية، فإنها لا تبدو مغرية بالنسبة لمؤسسي الآسيان حيث يجزم وزير الشؤون الخارجية السنغافوري، في توضيح لهوية الآسيان ودرءا لأي لبس يمكن أن يولده مقارنته بغيره من التكتلات -علما أنه من المؤسسين للرابطة- بأن "أي مماثلة analogie بين الآسيان والمجموعة الأوروبية مرفوضة بقوة، لأن إقليمية الآسيان مختلفة جذريا. الهدف من الآسيان لم يكن أبدا، ولا يجب أن يكون أبدا التكامل السياسي والاقتصادي بين أعضائه. لو كان هذا الهدف عند إنشاء الرابطة عام 1967، أستطيع أن أؤكد لكم أن التجربة كانت ستكون قصيرة المدة، وكانت ستخلف ندبات دائمة لعداء شديد وشكوك واضطرابات في المنطقة"[2]. وهو ما يحيل على قدرة الرابطة على استيعاب الخلافات الحادة التي كانت بين أعضائها، وتحويلها إلى مصدر قوة للتكتل، من خلال تحديد هدف واحد هو "تطوير المصالح الوطنية"[3] لهذه البلدان، فيما يمكن اعتباره تجربة فريدة "تتطور فيها الإقليمية والوطنية بتواز"[4]، حيث يحسب للرابطة قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية بما يخدم مصالح بلدانها الأعضاء[5]، وهو ما يعني بصيغة أخرى انتصارَ هذا التجمع لمفهوم الدولة الوطنية وحرصَه على حمايتها من معاول النيوليبرالية الكاسحة، وإن لم يتم الإعلان على هذا الهدف بشكل مباشر أو حتى التخطيط له؛ حيث إن "مركزية الدولة والرهانات التي تهدد استقرارها لم تؤخذ بعين الاعتبار بما يكفي لكنها ذات أهمية من أجل فهم الآسيان"[6].

---

[1] - على سبيل المثال لا الحصر: اليابان، وكوريا الجنوبية و...

[2]- in BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, op, cit, p :10.

[3] - in BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, op, cit, p :10.

[4] - Ibid, p :10.

[5] - من أبرز الأمثلة التحاق الفيتنام بالرابطة (1995) بعد أن كانت تعد أحد مصادر التهديد لها، والتوقيع في 2004 على اتفاقية مع الصين لتكوين منطقة تجارة حرة بعد أن كانت الصين في قائمة التهديدات. كما نشير هنا مثلا للدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا أواخر 1978، إذ تحركت الآسيان و أدانت الغزو ، وأسفرت تحركاتها عن استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، و كانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 بحضور الفئات الأربعة الممثلة للشعب الكمبودي تحت إلحاح الآسيان.

[6] - Ibid, p :13.

لقد كان الانكباب على بناء الذات الوطنية أكثر أهمية من أي بناء آخر، والسعي للتكتل كان يندرج في إطار الآليات المساعدة على هذا البناء.

تبدو تجربة الآسيان، إحدى تجارب العمل المشترك، الذي تم فيه التركيز على التعاون الاقتصادي دون السياسي باعتبار الأول هو المجال الأسهل والأقل حساسية، رغم أن الأمر يتعلق بفضاء فسيفسائي حيث تختلف الديانات واللغات والموارد وامتدادات الأقاليم الوطنية ومستويات التصنيع ومستويات التنمية، وهو ما يعتبر نقيضا لمشاريع التكتلات التي عرفتها المنطقة العربية مثلا[1] والمبنية على أساس "المشترك" سواء الديني أو اللغوي أو السياسي، والتي لم يكتب لها النجاح الذي كان للآسيان رغم غياب العوامل السالفة الذكر. ومرد ذلك إلى قدرة الأسيان على تطوير بنائها التنظيمي لينسجم مع التحولات التي عرفتها، وعلى رأسها انتقال عدد الأعضاء من أربعة إلى عشرة مطلع القرن الحالي، بالإضافة إلى تأثير انتهاء الحرب الباردة على حجم الاستفادة من المظلة الأمريكية- الغربية، وتطوير الأهداف المسطرة نحو التفكير في عملية تكامل حقيقية من خلال برمجة الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة، والعملة الموحدة، بعد أن اتخذ قادة البلدان الأعضاء سنة 2005 قرار وضع ميثاق للرابطة، ليتم التوقيع عليه في 2007، وتلتحق الرابطة بصفوف التكتلات الاقتصادية المهيكلة مؤسساتيا، حيث تعتبر قمة الآسيان أعلى جهاز تقريري في التكتل، إضافة إلى وجود أمانة عامة تضطلع بمهمة تنسيق العمل بين أعضاء المجموعة، والسهر على تنفيذ ما يتم اتخاذه من قرارات. كما لا يقتصر دور الرابطة على الجانب الاقتصادي بل تغطي مهامها المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية.

ويترجم التحول الذي طرأ على الآسيان نوعا من الدفاعية تجاه القوى المتكتلة في كل قارة، بل وعبر القارات أيضا. ويمثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي - الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية، وآسيا، وأستراليا- نموذجا لهذا النوع الأخير من التعاون الذي يسائل مفهوم الإقليمية في حد ذاته ليمتد إلى ما وراء البحار.

[1] - مثلا، السوق العربية المشتركة، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

الفقرة الثالثة: منظمة تعاون شنغاي

تعتبر منظمة تعاون شنغاي OCS ثمرة تطور تَجَمُّع لم ينشأ بدافع اقتصادي محض، فقد كانت الدوافع الأمنية التقليدية أهم الأسباب التي دفعت كلا من الصين وروسيا إلى التواجد في هذا الإطار إيمانا منهما بضرورة العمل المشترك للتصدي للتهديدات التي يمكن أن تَلحقهما من الجوار، إما بفعل الأوضاع الداخلية في الدول المجاورة أو بفعل الأجندات الدولية المتعلقة بآسيا الوسطى خاصة الأجندة الأمريكية.

لقد كان من أهم نتائج تفكك الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي ظهور مجموعة من الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى. وسيطفو على السطح مشكل التحديد خاصة مع الصين، مما كان معه من اللازم، من أجل تفادي مواجهات عسكرية ونزاعات حدودية، إيجاد إطار لإرساء تدابير ثقة على هذا المستوى. وكانت اتفاقية شنغاي لسنة 1996 معاهدة من أجل إرساء تدابير ثقة على مستوى المناطق الحدودية وقعتها كل من الصين وروسيا وكزاخستان وقرغيزيا وطادجيكستان بعد توصل الدول الخمس إلى اتفاقيات بخصوص الحدود بينها، وِفْقَهَا تم "التحديد التام ولأول مرة في تاريخ الصين لحدودها الشمالية الغربية والشمالية الشرقية"[1].

وقد شكلت اتفاقية شنغاي نواة لميلاد تكتل من نوع خاص كان دافعه تخوفات وتوجسات عسكرية، تعزز في 24 أبريل 1997 باتفاقية مكملة الغرض منها تخفيض التواجد العسكري في المناطق الحدودية. وسيبقى هذا الهاجس هو المتحكم في تطور هذه الاتفاقية نهاية التسعينات حيث سيتم الإعلان الصريح عن التهديدات الثلاث التي حاولت التصدي لها وهي "التطرف الإسلامي، والانفصال الإثني والإرهاب"[2]، بالإضافة إلى عدد من التهديدات العابرة للحدود من قبيل تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وغيرها.

وبجمعها لدولتين تتوفر كل منهما على مقعد دائم في مجلس الأمن وتتقاسمان نفس التوجسات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب عموما، ومطامحها في آسيا، لا يمكن

---

1 - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », Hérodote, n°: 129, La Découverte, 2ème trimestre, 2008, p :167.

2 - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », Hérodote, n°: 129, La Découverte, 2ème trimestre, 2008, p :168.

التغاضي على كون هذه الاتفاقية مناسبة "لتقويض الاختراق الغربي لآسيا الوسطى، وتشجيع تعدد الأقطاب في النظام الدولي"[1]، إذ من خلال هذا المنتدى، يحاول البَلَدان "ضم شركائهم في آسيا الوسطى لأهدافهما السياسية الخارجية وتموقعاتهما الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وفي عام 2001، ستتحول الاتفاقية إلى منظمة تعاون شنغاي OCS كمنظمة إقليمية كرست الاتفاقية المنشأة لها التصدي للتهديدات الثلاث التي سبق وأعلنتها اتفاقية شنغاي والمتمثلة في التطرف (الإسلامي) والانفصال والإرهاب[3]. كما أن هذه المنظمة ستؤشر على دخول الصين مجال إحداث المنظمات الدولية لتكرس ما يعرف عنها ب"الصعود السلمي" القائم على سحب البساط من تحت أقدام الخصوم الفعليين أو المحتملين ومنافستهم في المجالات التي تعتبر حكرا عليهم، فمنظمة تعاون شنغاي OCS هي بالفعل "أول منظمة بين-حكومية تقودها الصين إلى حد كبير"[4]، مما يمثل تحولا كبيرا في العقيدة الصينية وعلامة على تبنيها لمنطق تعدد الأطراف في علاقاتها الإقليمية بعد أن كان تركيزها على العلاقات الثنائية هو القاعدة.

وتصنف اليوم OCSمن "أهم المنظمات الدولية الإقليمية في المعمور"[5] على اعتبارها تغطي حوالي ربع سكان العالم، وتتوفر البلدان الأعضاء فيها والذين يتوفرون على صفة ملاحظ على أهم احتياطيات البترول والغاز في العالم. كما يعتبر وجود دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن فيها، تتقاسمان المصالح دون أن تصل إلى التطابق، مصدر قوة وضعف[6] في الآن ذاته حيث ترى كل منهما في آسيا الوسطى حديقة خلفية لها، سواء ما تعلق

---

[1] - Ibid, p : 169.

[2] - Ibid, p : 169.

[3]- Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.
http://people.unica.it/annamariabaldussi/files/2015/04/SCO-Charter.pdf

[4] - SONG Weiqing, China's Approach to Central Asia: The Shanghai Co-operation Organisation, Volume 148 de Routledge Contemporary China Series, Routledge, 2016, p :viii. [SCO is the first inter-gouvernmental organisation largely iniciated and driven by China].

[5] - KELLNER Thierry, « Quand la Chine s'éveille… », Les Cahiers de l'Orient, N° : 89, 1er trimestre, 2008, p : 73.

[6] - يبدو الملف الطاقي من الملفات التي يطفو فيها على السطح الاختلاف بين روسيا والصين والذي يحول دون تحول المنظمة لنادي طاقي مؤثر.

منها بجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة أو ما "ارتبط في الذاكرة الجماعية الصينية بطريق الحرير الشهير، التي تحيل على التوسع والتأثير العسكريين والسياسيين والاقتصاديين الصينيين خارج الحدود الغربية للصين خلال الألفين سنة الفارطة"[1]. وفي هذا الإطار، كانت OCS في البداية "التجسيد المؤسساتي لإرادة البلدين من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى فيما بعد الاتحاد السوفياتي، والذي يعتبر رهانا أمنيا مشتركا"[2] يسمو على كل الاعتبارات الأخرى.

ومن ناحية ثانية، يعتبر انضمام الهند وباكستان في يونيو 2017[3] إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية نوعا من الانتصار لأهداف المنظمة الأمنية بالدرجة الأولى، وعلى رأسها "تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء"[4]، بالإضافة إلى "الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتدعيمه، و"تعزيز إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي جديد ديمقراطي وعادل وعقلاني"[5]، مادامت قد ضمت تحت جناحيها قوتين نوويتين متنافستين، بإمكانهما الانخراط في "خلق شروط تنمية سلمية بتلافي التوترات بين الدول الجارة ومختلف الجماعات العرقية"[6]، بما يعكس الخط الذي رسمته المنظمة لسياستها الداخلية والخارجية على النحو المعبر عنه ب: "تواصل منظمة شانغهاى للتعاون سياستها الداخلية القائمة على مبادئ الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة

[1]- SONG Weiqing, op, cit, p :1. [Central Asia features in the Chinese collective memory of the renowned Silk Road, wich connotes Chinese military political and commercal expansion and influence while beyond the western frontier of China over the past two millennia]

[2]- FACON Isabelle, « L'Organisation de coopération de Shanghai. Ambitions et intérêts russes», Le Courrier des pays de l'Est, n° : 1055, 2006/3, p : 26

[3] - كان الحضور الأول للدولتين في أشغال المنظمة منذ 2005 في أستانا، وبقيا بصفة ملاحظ إلى حين الوفاء بالالتزامات الواجبة لنيل العضوية الكاملة.

[4] -Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.

[5] - Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.

[6] - PIERACCINI Federico, « La Route de la soie arctique : un énorme bond en avant pour la Chine et la Russie » , Mondialisation.ca, 2017.
https://www.mondialisation.ca/la-route-de-la-soie-arctique-un-enorme-bond-en-avant-pour-la-chine-et-la-russie/5619360.

والمشـــاورات المتبادلة واحترام التنوع الثقافي والرغبة في التنمية المشـــتركة بينما يتم تنفيذ سياستها الخارجية وفقا لمبادئ عدم الانحياز، وعدم استهداف أي بلد ثالث، والانفتاح"[1].

ورغم أنه غالبا ما ينظر ل OCS كمحاولة لموازنة حلف الشـمال الأطلسـي بتوفير إطار للتدخل وتدبير الأزمات في آســيا الوســطى، أي أنها "تقترح نموذجا بديلا لنظام التحالفات الـذي يسـيطر عليـه الغرب"[2]، على الأقـل من جهـة المطامح الروسـيـة[3]، إلا أن اهتمـامهـا ســينصــرف ابتـداء من منتصــف العقـد الأول للقرن الحـادي والعشــرين إلى الجـانـب الاقتصــادي من خلال ريادة صــينية لفتح مزيد من الأســواق في وجه تجارتها المســتمرة في النمو، وفي اســتعادة لتاريخها التجاري العريق لأن "المنظمة تتيح الوصــول إلى أســواق وتكنولوجيات جديدة، فضــلا عن الطاقة والموارد الحيوية الأخرى التي تحتاجها الصــين بشـدة"[4]. وبهذا الصـدد لا بد من الإشـارة إلى محطتين هامتين؛ تتعلق الأولى ببرنامج التعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف الذي أعلنت عنه المنظمة سنة 2003[5]، و"الذي وضع

---

[1] - عن الموقع الرسمي للمنظمة http://eng.sectsco.org/about_sco .

[the SCO pursues its internal policy based on the principles of mutual trust, mutual benefit, equality, mutual consultations, respect for cultural diversity, and a desire for common development, while its external policy is conducted in accordance with the principles of non-alignment, non-targeting any third country, and openness].

[2] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », op, cit, p : 170.

[3] - CARROLL William. E, « China in the Shanghai Cooperation Organization: Hegemony, Multi-Polar Balance, or Cooperation in Central Asia », International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 19; December 2011, Centre for Promoting Ideas, USA, p :4 [China has been reluctant to see the SCO turned into a NATO-like military alliance, which, again, seems to be more of a Russian aspiration].

[4] - McCLELLAN Scott Andrew , « The Shanghai Cooperation Organization: Should the U.S. be Concerned? », United States Army War College Class of 2013, p :11.

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/a589436.pdf. [More recently, China's priorities have shifted somewhat as the SCO provided access to new markets and technologies, as well as energy and other vital resources that China desperately needs].

[5]- بعد دخول الاتفاق المنشئ لها حيز النفاذ في شتنبر 2003، وإرساء هيكلها المؤسسي حيث تتوفر المنظمة على مجلس رؤســاء الدول هو الهيئة العليا لصــنع القرار في المنظمة. ويجتمع ســنويا لاعتماد القرارات والمبادئ التوجيهية بشأن جميع المسائل الهامة للمنظمة. ويجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء بمنظمة شـانغهاى للتعاون مرة واحدة في السـنة لمناقشـة إسـتراتيجية المنظمة متعددة الأطراف للتعاون ومجالات الأولوية لحل القضـايا المطروحة، والموافقة أيضـا على الميزانية السـنوية للمنظمة. ولدى المنظمة لجنتان دائمتان: أمانة منظمة شـانغهاى للتعاون ومقرها بكين واللجنة التنفيذية لهيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي RATS ومقرها في Tashkent.

أكثر من 100 مشـــروع يشـــمل التعاون في مجالات المالية والتجارة والبنية التحتية للنقل والاتصـــالات والزراعة والطاقة. كما أعلن عن خطة لتنفيذ هذا البرنامج بعد عام، تليها إنشـــاء رابطة بين بنوك المنظمة ومجلس أعمال المنظمة في ســـنوات متتالية بعد ذلك"[1]. وتتعلق الثانية بمبادرة "حزام واحد طريق واحد"، أو "الحزام والطريق"[2] كمحطة مميزة من أجل بلوغ أحد الأهداف المهمة للمنظمة وهي " تيسـير النمو الاقتصـادي الشـامل والمتوازن والتنمية الاجتماعية والثقافية في المنطقة من خلال العمل المشـترك على أسـاس الشـراكة المتسـاوية من أجل تحقيق زيادة مطردة في مسـتويات المعيشـة وتحسـين الأحوال المعيشـية لشـعوب الدول الأعضـاء"[3]، وفي احترام للمبادئ التي قامت عليها المنظمة خاصـة "الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها الترابية، والمساواة بين الدول"[4].

لقد حاولت الصـين، في سـياق ما بعد الاتحاد السـوفياتي، البحث "عن اسـتقرار علاقاتها بموسـكو وطمأنة جيرانها في وسـط آسـيا حول تطلعاتها وأيضـا تعزيز الاسـتقرار وإرســاء مناخ من الثقة على الصــعيد الإقليمي هو ضــروري لمواصــلة تحديثها"[5]، لكنها في العشــرية الثانية من القرن الحالي تبدو منطلقة لتحقيق "صــعودها الســلمي" عبر بوابة الاقتصاد، مؤشرة على "انتقال الصين من موقف سلبي كمستقبل للاستثمارات، إلى وضع

[1]-ARIS Stephen, « Shanghai Cooperation Organization », Mapping multilaterasim in transition, n° :2, December 2013, p :4.
https://www.ipinst.org/wp.../ipi_e_pub_shanghai_cooperation.pdf.

[2] - طرحت الصين مبادرتها الحزام والطريق سنة 2013 وهي تضم إحياء طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين من خلال إرساء شبكة بنية تحتية تربط أسيا بأوروبا وإفريقيا، مع طموح لفتح ممر جديد في الدائرة القطبية الشـمالية بمسـاندة روسـية، في مشـروع يعني "65 دولة ويمس حوالي أربعة ملايير نسمة ونصف، تمثل 30 في المئة من الدخل الإجمالي العالمي باستثمار إجمالي من الصين يمكن أن يصل إلى ألف مليار دولار".
https://www.mondialisation.ca/la-route-de-la-soie-arctique-un-enorme-bond-en-avant-pour-la-chine-et-la-russie/5619360.

[3] -Article 1 de la Charte de l'OCS.

[4] - Article 2 de la Charte de l'OCS.

[5] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées», p :167. [Dans le nouveau contexte postsoviétique, Pékin a cherché à stabiliser ses relations avec Moscou, à rassurer ses voisins centrasiatiques sur ses intentions mais aussi à promouvoir la stabilité et l'établissement d'un climat de confiance régional nécessaire à la poursuite de sa modernisation].

أكثر إيجابية إن لم يكن هجوميا"[1] اعتمادا على اقتصـــاد مختلط على الطريقة الصـــينية قادر على المنافســة وتَحَمُّل الأزمات وذلك ما دللت عليه الأزمة المالية لســنة 2008، وبنظام ســياســي لم تخترقه منظومة الليبرالية الســياســية بالشــكل الذي يراد لها، وبمحيط ممانع للــديمقراطيــة الليبراليــة بشــكــل عــام بمــا يعطي للمنظمــة صــبغــة ""نــادٍ" يجمع دولا اســتبدادية"[2]، مقاومة لارتدادات التحول الشـــامل الذي تســـعى المنظومة النيوليبرالية لإحداثه.

[1] - GARAPON Antoine, « Les nouvelles routes de la soie : la voie chinoise de la mondialisation », p :1.
file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/La_route_de_la_soie_Garapon.pdf.

[2] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », op, cit, p : 180.